منّا
لحقوق
الإنسان

التقرير السنوي 2023

منّا لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية للمناصرة القانونية ومقرها جنيف، تدافع عن الحقوق الأساسية والحريات وتعززها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. باعتماد نهج شامل، نعمل على المستويين الفردي والهيكلي .نحن نمثل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أمام آليات القانون الدولي. من أجل ضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات، فإننا نحدد الأنماط والأسباب الجذرية للانتهاكات على أرض الواقع، ونلفت انتباه أصحاب المصلحة المعنيين إلى القضايا الرئيسية للمطالبة بإصلاح القوانين والسياسات.

المحتويات

المقدمة **4**

عن المنظمة **5**
رؤيتنا 5
مهمتنا 5
أساليبنا 6
أولوياتنا الجغرافية والموضيعية 7

لمحة موجزة عن عام 2023 **8**

الإجراءات القانونية **9**
اتجاه مثير للقلق: استخدام مكافحة الإرهاب لخنق المعارضة 10
الأعمال التجارية وحقوق الإنسان 11
عقوبة الإعدام وعمليات تنفيذها 13
الإختفاء القسري 13
الاعتداءات على حرية التعبير والفضاء المدني 15
أعمال انتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان 18
الإعتقال التعسفي 20
القمع العابر للحدود الوطنية 21
حماية حقوق الأشخاص في المنفى 22

المناصرة القانونية **26**
مواءمة الأطر القانونية المحلية مع المعايير الدولية 26
تقييم مدى التزام الدول بمعايير حقوق الإنسان 28
الاستعراض الدوري الشامل 28
فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي 33
لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري 33
تقييم استقلالية وفعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 35
الانخراط في قضايا القانون الدولي الرئيسية 37
حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب 37
القمع العابر للحدود الوطنية 39
العقوبات كأداة للمساءلة 40

التوعية **42**
أعمال المناصرة المشتركة 42
الفعاليات العامة 44
الحملات 49
المشاركة الرقمية 50
منّا لحقوق الإنسان في وسائل الإعلام 51

قائمة المنشورات **53**

مقدمة

لقد خصصنا جزءاً كبيراً من مواردنا لتقديم الدعم للأفراد الذين عانوا من الانتهاكات بسبب سوء استخدام ما يسمى بالتدابير الأمنية أو تدابير مكافحة الإرهاب.

مع بداية عام 2024، يشارك فريقنا بقلب مثقل تقريره السنوي لعام 2023. ورغم استمرار ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة، فإن أفكارنا تتوجه إلى المدنيين المتضررين من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وخاصة أولئك الذين يعيشون في غزة، الذين يتعرضون مرة أخرى للقصف والحصار المستمرين. وتتميز هذه الإبادة الجماعية المتكشفة بعقود من الفصل العنصري والقمع المنهجي للفلسطينيين من قبل إسرائيل، ومناخ من الإفلات التام من العقاب. كما يجسد ذلك ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان باسم "الأمن» والذي هو متفشي في جميع أنحاء المنطقة.

وفي الواقع، خصصنا في العام الماضي جزءاً كبيراً من مواردنا لتقديم الدعم للأفراد الذين عانوا من الانتهاكات بسبب سوء استخدام ما يسمى بالتدابير الأمنية أو تدابير مكافحة الإرهاب. لقد أصبح الخطاب الأمني منذ فترة طويلة السلاح المفضل للأنظمة الاستبدادية، حيث يتحمل المدنيون والمواطنون العاديون وطأة الصراع والظلم. وبالتوازي مع ذلك، واصلنا الدعوة إلى التغيير الهيكلي المنهجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي بدونه سوف تستمر انتهاكات حقوق الإنسان.

شهد عام 2023 أيضاً مرور خمس سنوات على تأسيس منّا لحقوق الإنسان. في عام 2024، سنقوم بتطوير إطارنا الاستراتيجي الجديد، مع الرجوع خطوة إلى الوراء للتفكير في التحديات والإنجازات، والسعي لضمان تحقيق أكبر قدر من التأثير وإعطاء الأولوية للمصالح الفضلى للضحايا الذين نساعدهم. يسعدنا أيضاً أنّ منّا لحقوق الإنسان قد اعتمدت الآن أسبوع العمل لمدة أربعة أيام، مما سمح لفريقنا بالحصول على راحة أفضل، وأكثر صحة، وأكثر إنتاجية، مما يسمح لنا في النهاية بتقديم خدمة أفضل لأولئك الذين ندعمهم.

وبينما نمضي قدماً، يظل فريقنا ملتزماً بالتمسك بأعلى معايير الاحتراف والتعاطف، والعمل بشكل متعاون مع العاملين في مجتمع حقوق الإنسان حتى نتمكن من الاستمرار في صدّ القمع وتحدي الظلم.

أخيراً وليس آخراً، نريد تكريم الضحايا وعائلاتهم لوضع ثقتهم في فريقنا، على الرغم من المخاطر التي يواجهونها والانتهاكات الفظيعة التي يتعرضون لها. نود أيضاً أن نشكر شركائنا ومموّلينا وداعمينا، بالإضافة إلى فريقنا وأعضاء مجلس الإدارة المتفانين بشكل لا يصدق، والذين بدونهم لم يكن من الممكن تحقيق أي من إنجازاتنا.

بالتضامن،

إيناس عصمان
مؤسَّسة مشاركة ومديرة منّا لحقوق الإنسان

عن المنظمة

رؤيتنا

أن يعيش الأفراد في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجتمعات يسودها العدل والسلم، مبنية على سيادة القانون في ظل إعتراف فعلي وإحترام حقوق وحريات الجميع.

مهمتنا

نعمل بشكل مباشر مع الضحايا وعائلاتهم والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني. ندعمهم للمطالبة بحقوقهم وحرياتهم المعترف بها عالميًا من خلال إعتماد نهج شامل.

على المستوى الفردي، نقوم بتوثيق حالات انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة القانونية للضحايا من خلال استخدام آليات القانون الدولي في المقام الأول، وزيادة الوعي بمعاناتهم مع المعنيين.

على المستوى الهيكلي، نجري بحثًا معمقًا لتقييم الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان. على هذا الأساس، فإننا ندعو إلى الإصلاح القانوني والسياسي بما يتماشى مع المعايير الدولية.

على المستوى الداخلي، نسعى جاهدين لتحقيق التوازن بين رفاهية أعضاء فريقنا والتنفيذ الفعال والمستدام لمهمتنا.

أساليبنا

نحقق مهمتنا من خلال أساليب متطورة من ست استراتيجيات للمناصرة باستخدام أكثر وسائل التأثير فعالية. نعتمد نهجًا تعاونيًا في عملنا، من خلال الانخراط بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في المجتمع المدني، لضمان التكامل.

1 التوثيق والرصد

بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة المحلية وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وعائلاتهم والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني، نراقب حالة حقوق الإنسان على الأرض، ونوثق الحالات الفردية، ونحدد أنماط الانتهاكات ونحلل أسبابها الهيكلية.

2 الإجراءات القانونية

نحن نمثل الأفراد الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أمام آليات الحماية الدولية. وعلى وجه الخصوص، نلجأ إلى هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات. قد نتعامل أيضًا مع الآليات الإقليمية والمحلية، عندما تكون فعالة ويمكن الوصول إليها.

عند مساعدة الأفراد، نحترم السرية ولا نتصرف إلا إذا حصلنا على موافقة مستنيرة مباشرة من الضحية أو عائلتها أو محاميها. نحن نسعى جاهدين للتصرف لصالح الضحايا، مع احترام رغباتهم. يتم الإعلان عن الحالات فقط بعد الحصول على موافقة الضحية أو العائلة.

3 التحليل وإعداد التقارير

استنادًا إلى البحث الشامل والمراقبة، نقوم بإصدار تقارير وملخصات وأوراق بحثية للفت انتباه المعنيين بهذه القضايا، بهدف الدعوة إلى الإصلاح القانوني والسياسي. عند الاقتضاء، نضغط بشكل مباشر على صناع القانون والساسة المحليين ونشارك مع مختلف المؤسسات الدولية والإقليمية والحكومات الأجنبية والأعمال التجارية.

نحن نقدم منظور المجتمع المدني في تقييم امتثال الدول لالتزاماتها بحقوق الإنسان من قبل آليات الأمم المتحدة، مع زيادة إتاحة وصول شركائنا المحليين إلى هذه الآليات.

4 التوعية

نعمل على زيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان بين جمهور واسع ومتنوع من خلال نشر التقارير والمشاركة على وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة في المناقشات والمؤتمرات العامة.

نسلط الضوء على قصص الضحايا من خلال الإعلان عن قضاياهم ومشاركتها على موقعنا الإلكتروني وقنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بنا، وبالتالي لفت انتباه عامة الناس إلى وضعهم داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها.

5 بناء القدرات

من خلال تقديم خبرتنا القانونية وتجربتنا، نقدّم التدريب والمحاضرات، من بين أمور أخرى، للمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في مجالها وطلاب الجامعات.

كما نقدم الدعم الفني للمجتمع المدني المحلي للوصول إلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وتعزيز فهمهم للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

6 تقييم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

إننا نؤمن بأن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية الفعالة والتي يمكن الوصول إليها هي المفتاح لضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية على المستوى الوطني.

وبالاشتراك مع الشركاء المحليين، نقوم بتقييم عمل هذه المؤسسات واستقلاليتها وكفاءتها من خلال تقارير التقييم، ونساهم في عملية إستعراضها من قبل اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

أولوياتنا الجغرافية والمواضيعية

يغطي نطاق عملنا الجغرافي الدول الـ 22 الأعضاء في جامعة الدول العربية. من بينها، نركز على البلدان التي نعتقد أن لعملنا فيها أكبر قدر من القيمة المضافة، مع مراعاة قدراتنا وتأثيرنا الاستراتيجي.

كذلك نركز بشكل أساسي على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، مثل الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والحقوق المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية والمحاكمة العادلة، وحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. نعتقد أنه يجب حماية هذه الأشياء قبل كل شيء، كشرط لا غنى عنه لكي يتمكن الناس من المطالبة بجميع حقوقهم الأخرى دون خوف من الانتقام.

الأولية في موضوعاتنا تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- المساءلة والحق في معرفة الحقيقة
- الاعتقال التعسفي
- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان
- مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان
- الاختفاء القسري
- الإعدام خارج نطاق القضاء
- حرية الرأي والتعبير (على شبكة الإنترنت وخارجها)
- حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات
- ممارسة التعذيب

لمحة موجزة عن عام 2023

قمنا بدعم **193 ضحية** لانتهاكات حقوق الإنسان في **12 دولة** في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

قمنا برصد الامتثال لمعايير حقوق الإنسان في **٦ دول** أثناء وقبل مراجعات سجلها من قبل الآليات الدولية.

سلطنا الضوء على قصص الضحايا من خلال نشر ومشاركة **37 ملفاً شخصياً** جديداً على موقعنا على الويب ومنصات التواصل الاجتماعي.

لقد قمنا بقيادة ودعم **66** عملاً مشتركاً للمناصرة.

أطلقنا **نشرتنا الإخبارية الشهرية** «ملخص منّا لحقوق الإنسان».

قمنا بتطبيق نظام العمل لمدة **4 أيام** في الأسبوع.

الإجراءات القانونية

في عام 2023، قمنا بتمثيل **76 فرداً** أمام آليات الحماية الدولية بينما تابعنا أكثر من **117 حالة** سابقة لأفراد نواصل مساعدتهم.

بالاعتماد على التوثيق الشامل والمراقبة، نقدم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال استخدام آليات القانون الدولي في المقام الأول لوضع حد للانتهاكات، أو تحقيق الإنصاف لضحايا الانتهاكات السابقة. كما نبني أيضاً على دراسات الحالات الموثقة للدفاع عن إصلاح سياسات حقوق الإنسان، وزيادة الوعي بمحنة الضحايا عند المعنيين.

في عام 2023، سررنا أن عدداً من الأشخاص الذين دافعنا عنهم استعادوا حريتهم:

9 مارس
في العراق، إطلاق سراح بهاء عبد الهادي بعد 903 يوماً من الاعتقال التعسفي.

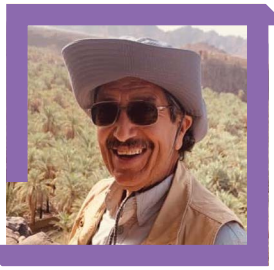

20 مارس
في السعودية، إطلاق سراح سعد الماضي بعد 484 يوماً من الاعتقال التعسفي.

12 أبريل
في السعودية، إطلاق سراح مروان المريسي بعد 1759 يوماً من الاعتقال التعسفي.

11 مايو
في العراق، إطلاق سراح عادل خضير بعد 976 يوماً من الاعتقال التعسفي.

4 أكتوبر
في ليبيا، تم إطلاق سراح خضر النابوش و مصطفى شرف بعد 47 يوماً من الاعتقال السري.

26 أكتوبر
في الجزائر، إطلاق سراح رؤوف فرّاح بعد 254 يوماً من الاعتقال التعسفي.

اتجاه مثير للقلق: استخدام مكافحة الإرهاب لخنق المعارضة

في عام 2023، حددت منّا لحقوق الإنسان اتجاهات ملحوظة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال توثيق حالات انتهاكات حقوق الإنسان. وكان النمط الأبرز والأكثر إثارة للقلق الذي لوحظ هو إساءة استخدام قوانين وسياسات مكافحة الإرهاب في المنطقة.

على مدار العام، سجلت منّا لحقوق الإنسان 45 حالة حيث تعرض أفراد لانتهاكات حقوق الإنسان تحت ستار مكافحة الإرهاب في 6 بلدان. ومن بين هذه الحالات، وقعت 16 حالة في المملكة العربية السعودية، و20 حالة في الإمارات العربية المتحدة.

وينبع هذا النمط بشكل خاص من الأطر القانونية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تعتمد عادة على تعريفات فضفاضة وغامضة للإرهاب. وهذا يمكّن سلطات الدولة من توسيع نطاق تطبيق تشريعات مكافحة الإرهاب ليشمل الأفعال المتعلقة بممارسة الحقوق والحريات الأساسية واستخدامها كوسيلة لاستهداف المعارضة السياسية السلمية والمنشقين والمجتمع المدني. في عام 2023، استخدمت المملكة العربية السعودية على نطاق واسع قانونها لعام 2017 بشأن مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين السلميين ومنتقدي الحكومة والأقليات الدينية. وبالمثل، استفادت الإمارات من قانون مكافحة الجرائم الإرهابية لعام 2014 لمحاكمة المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في ثاني أكبر محاكمة جماعية سياسية في البلاد. افتتحت المحاكمة في 7 ديسمبر 2023، ولا تزال مستمرة في عام 2024. في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، يُرتكب انتهاكات حقوق الإنسان عادة من قبل عناصر رئاسة أمن الدولة السعودية وجهاز أمن الدولة الإماراتي، واللذين يُعتبران الجهازان الرئيسيان للقمع في هذين البلدين.

فرقة مكافحة الإرهاب بمعدات عسكرية ذات قوة تكتيكية خاصة وتكنولوجيا هجومية لمكافحة الإرهاب. © MAD.vertise، مرخصة بموجب شترستوك.

ومـع ذلـك، ارتكبـت دول أخـرى في منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا أيضـاً انتهـاكات باسـتخدام تشريعـات مكافحـة الإرهـاب مـن أجـل قمـع المعارضـة في عـام 2023. في الجزائـر، اسـتخدمت السـلطات تدابـير مكافحـة الإرهـاب لقمـع المدافعـين عـن حقـوق الإنسـان والصحفيـين. وعـلى سـبيل المثـال ، تسـتخدم مـصر إطـار مكافحـة الإرهـاب للاحتجـاز التعسـفي لمنتقـدي النظـام، وهـو أمـر مثـير للقلـق بشـكل خـاص لأن البـلاد تحتـل مكانـة بـارزة في هيـكل الأمـم المتحـدة لمكافحـة الإرهـاب. ومـن ثـم، في عـام 2023، كان للأطـر القانونيـة والمؤسسـية لمكافحـة الإرهـاب تأثـير ضـار عـلى الحقـوق الأساسـية ولعبـت دوراً مهـماً في تمكـين مجموعـة مـن انتهـاكات حقـوق الإنسـان في جميـع أنحـاء منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا.

نيوم، المملكة العربية السعودية - 03 يونيو 2020: إعلان في منطقة نيوم في تبوك، المملكة العربية السعودية. © SaudiArabiaPhotography، مرخصة بموجب شترستوك.

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

تقـع مسـألة الأعـمال التجاريـة وحقـوق الإنسـان في صميم ولايتنـا المواضيعيـة. نحـن نؤمـن بشـدة أنـه يُتوقـع مـن جميـع مؤسسـات الأعـمال احـترام حقـوق الإنسـان، مـما يعنـي أنـه ينبغـي عليهـا معالجـة الآثـار السـلبية التـي قـد تحدثهـا عـلى حقـوق الإنسـان. مـع تزايـد مسـاهمة الـشركات في الانتهـاكات في منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، اسـتهدف عـدد مـن القضايـا التـي علمنـا عليهـا، في تورطهـم في انتهـاكات حقـوق الإنسـان في جميـع أنحـاء المنطقـة.

وفي عـام 2017، أعلنـت المملكـة العربيـة السـعودية عـن إطـلاق مـشروع "نيـوم"، وهـو مـشروع ضخـم مسـتقبلي في منطقـة تبـوك الشـمالية الغربيـة. هـذه المنطقـة هـي موطـن لعـدد كبـير مـن السـكان القبليـين الذيـن تـم تهجيرهـم قـسراً لإفسـاح المجـال لبنـاء نيـوم. اعتقلـت السـلطات السـعودية كل مـن احتـج عـلى إخلائـه، وحكمـت عليـه بالسـجن لعقـود، و بعقوبـة الإعـدام. وفي عـام 2020، قُتـل عبـد الرحيـم الحويطـي، أحـد أبنـاء قبيلـة الحويطـات، في منزلـه خـلال مواجهـة مـع القـوات الخاصـة لرفضـه الخـروج مـن منزلـه.

في مـارس 2023، طلبنـا التدخـل العاجـل مـن الإجـراءات الخاصـة للأمـم المتحـدة فيـما يتعلـق بالإخـلاء القـسري واحتجـاز سـتة أفـراد مـن قبيلـة الحويطـات. وحُكـم عـلى نصفهـم بالسـجن لفـترات طويلـة بتهـم ملفقـة تتعلـق بالإرهـاب، بينـما يواجـه الثلاثـة الآخـرون خطـر الإعـدام الوشـيك.

في مايـو 2023، تحـرك سـبعة خـبراء مـن الأمـم المتحـدة بنـاء عـلى شـكوانا وأعربـوا عـن قلقهـم بشـأن عمليـات الإعـدام الوشـيكة لأفـراد قبيلـة الحويطـات. وأكـدوا مجـدداً أن الأفـراد الـستة حُكـم عليهـم بموجـب قانـون مكافحـة الإرهـاب السـعودي الفضفـاض للغايـة. كـما أعربـوا عـن قلقهـم البالـغ إزاء مزاعـم قيـام السـلطات السـعودية بإخضـاع بعـض المعتقلـين للتعذيـب لانتـزاع اعترافـات تدينهـم. كـما تـم إرسـال الرسـالة أيضـاً إلى جميـع المسـتثمرين والـشركات المشـاركة في نيـوم للتأكـد مـن أنهـم لا يتسـببون أو يسـاهمون في انتهـاكات حقـوق الإنسـان. ومـع ذلـك، لم يسـتجيبوا هـم ولا السـلطات السـعودية لهـذه المخـاوف المتعلقـة بحقـوق الإنسـان، ولا يـزال مـشروع نيـوم قيـد التنفيـذ.

في دائرة الإهتمام

تحميل شركة توتال مسؤولية التعذيب الذي ارتكب بحق يمنيين اثنين

معمل تسييل الغاز بلحاف. © حقوق الصورة من لجنة المراجعة المستقلة التابعة للاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة.

في فبراير 2023، رفعت منّا لحقوق الإنسان دعوى قضائية أمام محكمة العدل في باريس ضد شركة الطاقة الفرنسية توتال إنرجيز، أكبر مساهم في مصنع تسييل الغاز بلحاف في اليمن، بالنيابة عن شخصين تعرضا للاعتقال السري والتعذيب على يد القوات الإماراتية في مصنع بلحاف في عامي 2018 و2019.

وتأتي هذه الدعوى في أعقاب عدد من الإجراءات التي قمنا بها منذ عام 2020 للتوعية بالانتهاكات المرتكبة في بلحاف. في يونيو 2020، قمنا بإخطار العديد من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بشأن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان. وبناء على ذلك، أرسلوا رسالة ادعاء إلى السلطات الإماراتية في يوليو 2020، أعربوا فيها عن قلقهم البالغ إزاء الانتهاكات المرتكبة في بلحاف. كما سعينا إلى إقامة حوار مع شركة توتال عبر "آلية استجابة الشركة" التابعة لمركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان في الشركة، لمناقشة الخطوات التي كان من الممكن أن تتخذها الشركة لمعالجة الانتهاكات المبلغ عنها.

وبما أن شركة توتال رفضت بشكل مستمر جميع المسؤوليات، فقد ادعينا أن الشركة فشلت في الالتزام بقانون واجب اليقظة للشركات في فرنسا. يسمح النص للأفراد المتضررين برفع دعوى مدنية للحصول على تعويضات ناتجة عن فشل الشركة في الامتثال بالتزاماتها باليقظة.

في الواقع، تم تحديد موقع مصنع بلحاف من قبل فريق الخبراء البارزين المعني باليمن التابع لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة كجزء من شبكة أكبر مرافق الاحتجاز في جنوب اليمن، حيث ترتكب القوات الإماراتية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب.

وقد عانى من هذه الانتهاكات الرجلان اللذان مثلتهما منّا لحقوق الإنسان. وتم اعتقال المدعي الأول في مايو 2018 واحتجازه في معمل غاز بلحاف لعدة أسابيع، تعرض خلالها للتعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. ثم نُقل إلى مراكز اعتقال سرية أخرى ثم أطلق سراحه أخيراً. وبالمثل، تم اعتقال المدعي الثاني في يونيو 2019 واحتجازه في بلحاف لعدة أشهر، تعرض خلالها أيضاً للتعذيب الشديد. تم نقله إلى مراكز احتجاز أخرى وتم إطلاق سراحه عام 2021.

في عام 2022، أرسلت منّا لحقوق الإنسان إشعاراً رسمياً إلى شركة توتال إنرجيز تتضمن تفاصيل الانتهاكات في بلحاف. وبما أن توتال أكدت أنها غير ملزمة بالالتزامات الواردة في قانون واجب اليقظة للشركات، فقد قررنا إحالة الأمر إلى محكمة العدل في باريس. هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها رفع دعوى قضائية ضد شركة توتال لفشلها في معالجة الانتهاكات المرتكبة في حالة النزاع المسلح. ومن المتوقع أن تنظر المحكمة في النزاع في يونيو 2024، بعد أن طلبت توتال تأجيل الجلسة في نوفمبر 2023.

عقوبة الإعدام وعمليات تنفيذها

منذ صعود ولي العهد محمد بن سلمان، ارتفع عدد أحكام وعمليات الإعدام في **المملكة العربية السعودية**. في عام 2023، اتخذت منّا لحقوق الإنسان إجراءات نيابةً عن العديد من الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام في البلاد، على أمل إجبار السلطات السعودية، على الأقل، الامتثال للمعايير القانونية الدولية فيما يتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام.

يوجد حالياً العديد من الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام في المملكة العربية السعودية بسبب جرائم ارتكبوها عندما كانوا قاصرين، على الرغم من أن ذلك محظور صراحةً بموجب اتفاقية حقوق الطفل، التي صدقت عليها المملكة. وعلى وجه الخصوص، تعرض خمسة شبان للتعذيب وحُكم عليهم بالإعدام لمشاركتهم في الاحتجاجات وحضور الجنازات في محافظة القطيف عام 2011، وذلك عندما كانوا قاصرين. في يونيو 2023، طالبنا تعليق أحكام الإعدام الصادرة بحقهم من خلال مناشدة فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

بالإضافة إلى ذلك، دعت منّا لحقوق الإنسان إلى إطلاق سراح سعود الفرج، وهو رجل أعمال سعودي شارك أيضاً في احتجاجات القطيف خلال عام 2011. أعتقل في ديسمبر 2019، وتعرض للتعذيب لانتزاع اعتراف يدين نفسه، وحُكم عليه بالإعدام في عام 2022 بتهمة المشاركة في الاحتجاجات وإدارة خلية إرهابية. في ديسمبر 2023، تواصلنا مع الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة، وطلبنا منهم اعتبار احتجازه تعسفياً وحث السلطات السعودية على إطلاق سراحه على الفور.

الإختفاء القسري

هذا العام، واصلت منّا لحقوق الإنسان التعامل مع العديد من حالات الاختفاء القسري، وقدمت 31 حالة جديدة أمام آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فيما يتعلق بالأفراد المختفين في

مدينة نيويورك - 17 يناير 2016: تجمع المئات في تايمز سكوير للاحتجاج على إعدام الحكومة السعودية للشيخ المعارض نمر باقر النمر والمطالبة بالإفراج عن الشيخ إبراهيم الزكزكي.
© a katz، مرخصة بموجب شترستوك.

المتظاهرون يطالبون بالحقيقة والعدالة لأفراد عائلاتهم المختفين في الجزائر. © بإذن من موسى بورفيس.

الجزائـر، والبحريـن، ومـصر، والعـراق، والأردن، ولبنـان، وليبيا، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربيـة المتحـدة. وخوفاً مـن الانتقـام، تمنـى عـدد مـن الأفـراد الذيـن قمنـا بالدفـاع عنهـم أن تظـل إجراءاتنـا أمـام هيئـات الأمـم المتحـدة سريـة.

وفي **الجزائـر**، حيـث تفشـت حـالات الاختفـاء القـسري خـلال الحـرب الأهليـة الجزائريـة التـي عصفـت بالبـلاد في التسـعينيات، سـاعدنا عائلـة أحمـد بولعـراس مـن خـلال رفـع قضيتـه أمـام اللجنـة المعنيـة بحقـوق الإنسـان التابعـة للأمـم المتحـدة. اعتقـل بولعـراس في يوليـو 1994 مـن قبـل الأمـن العسـكري. ومنـذ ذلـك الحـين، تلقـت عائلتـه معلومـات متناقضـة حـول مصيره ومـكان وجـوده. وفي حـين ادعـى بعـض المعتقلـين السـابقين أنهـم رأوه في مراكـز احتجـاز مختلفـة، تشـير مصـادر أخـرى إلى أنـه أُعـدم بإجـراءات موجـزة في الأشـهر التـي تلـت اعتقالـه. وفي مواجهـة صمـت السـلطات وانعـدام سـبل الانتصـاف الفعالـة، لم يكـن أمـام عائلـة بولعـراس خيـار سـوى اللجوء إلى الآليـات الدوليـة لحقـوق الإنسـان. وفي شـكوانا، حثينـا السـلطات الجزائريـة عـلى إطـلاق سراح بولعـراس فـوراً إذا كان لا يـزال عـلى قيـد الحيـاة، وإجـراء تحقيـق شـامل ودؤوب في اختفائـه وتقديـم الجنـاة إلى العدالـة.

وفي **العـراق**، البلـد الـذي يضـم أكـبر عـدد مـن الأشـخاص المفقوديـن في جميـع أنحـاء العـالم، واصلنـا مسـاعدة ضحايـا الاختفـاء القـسري. لقـد سـاعدنا مـا مجموعـه 106 أفـراد، إمـا عـن طريـق رفـع قضاياهـم أو متابعـة القضايـا التـي تـم رفعهـا سـابقاً والتـي لا تـزال معلقـة أمـام آليـات حمايـة حقـوق الإنسـان التابعـة للأمـم المتحـدة، ولا سـيما لجنـة الأمـم المتحـدة المعنيـة بحـالات الاختفـاء القـسري. ومـن بـين الحـالات الجديـدة حالـة صبـاح العـزاوي، رجـل الديـن العراقـي، الـذي لا يـزال مخفيـاً قسريـاً منـذ عـام 2014. بالإضافـة إلى ذلـك، قدمنـا قضايـا يـاسر العلـواني والأخويـن عـلي ويـاسر الدليمـي إلى اللجنـة المعنيـة بالاختفـاء القـسري. حيـث تـم اختطـاف الثلاثـة بـين عامـي 2015 و2016 عـلى يـد كتائـب حـزب اللـه أثنـاء محاولتهـم المـرور عـبر نقطـة تفتيـش الـرزازة هربـاً مـن الـصراع ضـد داعـش. وظـل مصيرهـم ومـكان وجودهـم مجهـولاً منـذ ذلـك الحـين.

الاعتداءات على حرية التعبير والفضاء المدني

في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ضيقت السلطات الخناق على حرية التعبير، بما في ذلك الحريات الصحفية والإعلامية، وقيدت المشهد المدني حيث يمارس النشطاء والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان عملهم. رداً على ذلك، اتخذت منّا لحقوق الإنسان عدداً من الإجراءات لحماية هذه الحقوق والحريات.

بيروت، لبنان - 11 أكتوبر 2022 - الصحف العربية، ترجمة من الأخبار والمقالات العربية. © Paul Saad ، مرخصة بموجب شترستوك.

في **لبنان**، تم استخدام قوانين التشهير الجزائية لإسكات انتقاد السلطات العامة، ويقوم المدعون العامون بشكل روتيني باستدعاء الصحفيين للاستجواب لدى الأجهزة الأمنية، في انتهاك لقانون المطبوعات. بالإضافة إلى ذلك، فشلت السلطات في حماية حقوق حرية التعبير والتجمع السلمي، حيث واجه المتظاهرون المضايقات والترهيب.

مع شركائنا، بما في ذلك تحالف الدفاع عن حرية الرأي والتعبير في لبنان، قمنا بعدد من الإجراءات المشتركة. على سبيل المثال، أعربنا عن تضامننا مع المحامي والمدير التنفيذي للمفكرة القانونية، نزار صاغية، بعد تعرضه لأعمال انتقامية من قبل نقابة المحامين في بيروت بسبب عمله في الدفاع القانوني وممارسة حقه في حرية التعبير. كما شجبنا الأعمال الانتقامية التي قامت بها السلطات اللبنانية ضد جان قصير، المؤسس المشارك للمنصة الإعلامية المستقلة "ميغافون"، والذي استدعته السلطات القضائية بسبب منشور على وسائل التواصل الاجتماعي يسلط الضوء على تهرب عدد من المسؤولين اللبنانيين من العدالة والملاحقة القضائية بسبب الانتهاكات المرتكبة. وبالمثل، طالبنا السلطات بوقف التحقيق غير السليم والملاحقة القضائية لصحفية المصدر العام لارا بيطار انتقاماً من مقالتها التي تناولت بالتفصيل الجرائم البيئية التي ارتكبها حزب "القوات اللبنانية" السياسي.

في يوليو 2023، شجبنا الحكم بالسجن على الإعلامية اللبنانية ديما صادق بسبب تغريداتها التي تنتقد التيار الوطني الحر، والتي شكلت سابقة خطيرة لحرية التعبير في البلاد. في أغسطس 2023، حثينا السلطات اللبنانية على إسقاط التهم الموجهة إلى الممثل الكوميدي نور حجار بسبب نكاته التي تنتقد الحكومة والسلطات الدينية. كما استنكرنا ما تعرضت له الصحفية الاستقصائية مريم لحّام من الإستجواب والانتهاكات الإجرائية لكشفها الفساد.

علاوة على ذلك، في 30 سبتمبر 2023، نظمت مجموعات حقوقية وسياسية مختلفة احتجاجاً سلمياً في وسط بيروت، رداً على الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبحسب شهود عيان ولقطات فيديو للاحتجاج، فقد حوصر المتظاهرون من قبل عشرات الشبان على دراجات نارية، وقاموا بتهديدهم وإهانتهم والاعتداء عليهم جسدياً وعلى الصحفيين الحاضرين. وهكذا، فشلت السلطات اللبنانية في حماية الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، وتركت العنف دون رادع. رداً على ذلك، قمنا مع حلفائنا المحليين بإثارة هذه القضية من خلال رسالة ادعاء أرسلناها إلى العديد من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

في دائرة الإهتمام

تزايد القمع على الفضاء المدني وحرية التعبير في الجزائر

الجزائر، الجزائر العاصمة - 05 يوليو 2019: ملايين الجزائريين يواصلون الضغط في الأسبوع العشرين من الاحتجاج، ضد الحكومة الحالية، وضد الفساد في البلاد. © Saad-Bakhouche، مرخصة بموجب شترستوك.

على مدى العامين الماضيين، قامت السلطات الجزائرية بقمع جميع أشكال المعارضة السلمية بشكل منهجي. وفقا لبحث أجراه المدافع عن حقوق الإنسان زكي حناش، يوجد حالياً أكثر من 220 ناشطاً وصحفياً ومدافعاً عن حقوق الإنسان يجدون أنفسهم مسجونين في الجزائر فقط بسبب ممارستهم لحقوقهم الإنسانية الأساسية.

ساعدت منّا لحقوق الإنسان أحد ضحايا حملة القمع هذه، وهو إحسان القاضي، الصحفي ومدير قسم الإعلام في موقع "إنترفاس ميديا"، الذي ينشر محتويات موقع "راديو آم" والموقع الإخباري "مغرب إميرجون". وأغلقت السلطات هاتين المنصتين، اللتين كانتا من بين آخر وسائل الإعلام المستقلة في البلاد، وذلك في أوائل عام 2023. وفي يونيو 2023، حُكم على القاضي عند الاستئناف بالسجن لمدة سبع سنوات انتقاماً من عمله كصحفي.

وبالمثل، دعت منّا لحقوق الإنسان إلى إطلاق سراح الصحفي مصطفى بن جامع والباحث رؤوف فرّاح، اللذين حكم عليهما في أكتوبر 2023 بالسجن لمدة ثمانية أشهر بسبب أنشطتهما السلمية. وعلى الرغم من إطلاق سراح فرّاح بعد أن أنهى فترة عقوبته بالسجن، فقد تلقى بن جامع حكماً آخر بالسجن لمدة ستة أشهر في نوفمبر. ولا يزال رهن الاحتجاز على الرغم من أنه أنهى مدة عقوبته في الحبس الاحتياطي.

وفي عام 2023، شهدت الجزائر أيضاً زيادة مثيرة للقلق في المضايقات القضائية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. دعمت منّا لحقوق الإنسان قدور شويشة، وجميلة لوكيل، وسعيد بودور، الأعضاء السابقين في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان المنحلة، الذين حوكموا بتهم الإرهاب في ديسمبر 2023. وعلى الرغم من تبرئتهم، استأنف المدعي العام القرار، مما يمثل استمراراً لمضايقتهم قانونياً.

بالإضافة إلى ذلك، استقبلت الجزائر في عام 2023 زيارتين من خبيرين تابعين للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وقبل زيارة المقرر الخاص المعني بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، لفتنا انتباهه إلى مشروع القانون الأساسي المتعلق بالجمعيات، والذي لا يرقى إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي بيانه بعد الزيارة، حث الحكومة على معالجة مناخ الخوف الناتج عن التهم الجنائية بموجب قوانين مفرطة التقييد، بما في ذلك تشريعات مكافحة الإرهاب.

على سبيل المثال ، قدمنا إحاطة للمقررة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان قبل زيارتها للجزائر في أواخر عام 2023. وإلى جانب المنظمات غير الحكومية الأخرى، سلطنا الضوء على هذه الزيارة باعتبارها فرصة حاسمة للإصلاح والإفراج عن النشطاء المسجونين. كما أيدت منّا لحقوق الإنسان توصيات المقررة الخاصة، والتي تضمنت إصلاح العديد من القوانين وفقاً للمعايير الدولية، وحثت على إطلاق سراح جميع سجناء الرأي والمدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين حالياً.

في دائرة الإهتمام

الإمارات العربية المتحدة توجه تهم الإرهاب الزائفة في محاكمة جماعية خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين

المتظاهرون في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين يطالبون بالإفراج عن المعارضين الإماراتيين المسجونين ظلماً. © حقوق النشر منظمة العفو الدولية لمنطقة الخليج.

من نوفمبر إلى ديسمبر 2023، انصبت الأضواء العالمية على دبي حيث استضافت المدينة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP28). قبل المؤتمر، انضممنا إلى أكثر من 200 منظمة عالمية لمطالبة الحكومات المشاركة بمتابعة المساءلة عن سجل حقوق الإنسان الخطير في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما دعت منّا لحقوق الإنسان دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إطلاق سراح جميع المسجونين ظلماً قبل انعقاد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في نداء مشترك أيدته أكثر من 20 منظمة.

ومع ذلك، لم تكتف الإمارات بعدم إطلاق سراح سجناء الرأي، بل بدأت ثاني أكبر محاكمة سياسية جماعية في تاريخها، والتي أطلق عليها اسم "الإمارات87"، في 7 ديسمبر 2023، بينما كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) لا يزال جارياً.

وتستهدف هذه المحاكمة الجماعية الجديدة، التي تضم 84 متهماً، الناشطين والمعارضين السياسيين. وقد أُدين العديد منهم سابقاً في عام 2013 خلال أكبر محاكمة سياسية جماعية وغير عادلة في البلاد، والمعروفة باسم "الإمارات94"، انتقاماً لتوقيعهم على عريضة تطالب بإصلاحات ديمقراطية. على الرغم من أن اعتقال معظم المتهمين في مجموعة "الإمارات94" اعتبر تعسفياً من قبل الفريق العامل المعني بالإعتقال التعسفي التابع للأمم المتحدة، إلا أن السلطات الإماراتية أبقتهم في السجن، حتى بعد انتهاء مدة عقوبتهم. وهذا ينطبق بشكل خاص على محمد المنصوري، الحقوقي الشهير، ومحمد الركن، المحامي البارز في مجال حقوق الإنسان. وتشمل محاكمة "الإمارات87" أيضاً متهمين من غير مجموعة "الإمارات94"، مثل ناصر بن غيث وأحمد منصور. وحُكم على كلا المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان بالسجن لمدة عشر سنوات في عامي 2017 و2018 على التوالي.

في استجابة فورية لمحاكمة "الإمارات87"، وبالتعاون مع مركز مناصرة معتقلي الإمارات، قمنا بإعداد مذكرة عاجلة إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. وحثثناهم على المطالبة بالإفراج عن جميع المتهمين المعتقلين الـ 84 فوراً ودون قيد أو شرط. بناءً على مناشدتنا، قام خبراء الأمم المتحدة على المطالبة في ذلك في يناير 2024، وحثوا السلطات الإماراتية على الامتناع عن محاكمة المتهمين في "الإمارات87".

وانضممنا أيضاً إلى تحالف يضم أكثر من 40 منظمة غير حكومية يطالب دولة الإمارات العربية المتحدة بإسقاط تهم الإرهاب الزائفة ضد مجموعة "الإمارات87". وأكد بياننا أن إجراءات المحاكمة جرت في سرية تامة، حيث لم تنشر السلطات الإماراتية أي معلومات موضوعية عن المحاكمة.

أعمال انتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان

في عام 2023، واصلت منّا لحقوق الإنسان دعم العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين واجهوا منذ فترة طويلة السجن وانتهاكات حقوق الإنسان انتقاماً منهم بسبب نشاطهم.

من اليمين إلى اليسار، هدى عبدالمنعم عزيز و عائشة الشاطر.

تحسباً للتقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأعمال الانتقامية، قدمنا معلومات عن 10 أفراد تعرضوا للانتقام بسبب تعاونهم مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في **الجزائر** و**جيبوتي** و**مصر** و**المغرب** و**المملكة العربية السعودية**. وأشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الذي نُشر في سبتمبر 2023، إلى حالات أعمال انتقامية في 40 دولة حول العالم، بما في ذلك العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي البحرين ومصر وليبيا وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية واليمن.

وفي **مصر**، واصلنا الدعوة إلى إطلاق سراح محامية حقوق الإنسان هدى عبد المنعم عزيز، المحتجزة منذ نوفمبر 2018، وسط حملة قمع استهدفت ما لا يقل عن 40 محامياً وناشطاً في مجال حقوق الإنسان. وبعد ثلاث سنوات من الاحتجاز، اتُهمت "بالانضمام إلى منظمة إرهابية وتمويلها" وكذلك "وبث أخبار كاذبة من شانها الاضرار بالمصالح القومية في البلاد". في 5 مارس 2023، حكمت عليها محكمة أمن الدولة طوارئ القاهرة بالسجن لمدة خمس سنوات، يليها إطلاق سراح مشروط لمدة خمس سنوات تحت إشراف الشرطة. وبناء على ذلك، قمنا بتقديم نداء عاجل إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بالمدافعين عن حقوق الإنسان وباستقلال القضاة والمحامين

عبدالله الحامد، وليد أبو الخير، و محمد القحطاني في الجلسة السادسة لمحاكمة حسم. © Ahmed al-Osaimi/Wikimedia Commons، مرخصة بموجب CC BY-SA 3.0 DEED.

للمطالبة بالإفراج الفوري عن المحامية عبد المنعم. كما واصلنا متابعة قضية الناشطة المصرية في مجال حقوق الإنسان عائشة الشاطر، المحتجزة تعسفياً منذ عام 2018، والتي حُكم عليها في مارس 2023 بالسجن لمدة 10 سنوات.

وفي **المملكة العربية السعودية**، دعمنا العديد من نشطاء حقوق الإنسان الذين ما زالوا يتعرضون للأعمال الانتقامية. ومن بينهم محمد القحطاني، وهو مدافع بارز عن حقوق الإنسان ومؤسس جمعية الحقوق المدنية والسياسية السعودية (حسم)، الذي تم اعتقاله تعسفياً منذ عام 2013. وبعد مرور أكثر من عشر سنوات، لا يزال مسجوناً إلى ما بعد انتهاء مدة عقوبته. واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي منذ أكتوبر 2022، ولا تزال قضيته معلقة أمام فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. ورداً على رسالة من خبراء الأمم المتحدة، زعمت السلطات السعودية أن القحطاني متهم مرة أخرى بارتكاب جرائم جنائية داخل السجن. ولا شك أن مثل هذه الاتهامات، التي تم توجيهها سراً، كانت شكلاً من أشكال الانتقام من تعاون عائلته مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، على الرغم من أن المملكة العربية السعودية تدعي أنها تعمل على تعزيز حقوق المرأة في المملكة، إلا أن السلطات تستهدف بشكل متزايد المدافعات عن حقوق المرأة. على سبيل المثال، أعتقلت مناهل العتيبي، مدربة اللياقة البدنية والمدونة، في نوفمبر 2022 بسبب منشوراتها على وسائل التواصل الاجتماعي التي تدعو إلى قواعد اللباس الليبرالية للنساء، وحقوق مجتمع المثليين، وإلغاء وصاية الذكور. وقد اتُهمت بالإرهاب، لكن محاكمتها أمام المحكمة الجزائية المتخصصة لم تبدأ بعد. وبعد أن فقد أقاربها كل اتصال معها في نوفمبر 2023، قمنا بمساعدة أسرتها من خلال مناشدة عاجلة لفريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري والمقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان للعمل على قضيتها.

وبالمثل، استهدفت السلطات السعودية سلمى الشهاب و نورة القحطاني بسبب منشوراتهما على وسائل التواصل الاجتماعي المؤيدة لحقوق المرأة والإفراج عن السجناء السياسيين. وفي عام 2022، اتُهمت المرأتان على أساس قانون مكافحة الإرهاب وحُكم عليهما بالسجن لمدة 27 و45 عاماً على التوالي، يليها منع من السفر لنفس المدة. في أبريل 2023، بناءً على شكوى مقدمة بالاشتراك مع شركاء من المنظمات غير الحكومية، تلقينا رأياً من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة بشأن قضيتهما، معتبراً أن احتجازهما "تعسفي". واعتبر فريق الخبراء أن المرأتين "تعرضتا للتمييز بسبب نشاطهما في مجال حقوق الإنسان ومشاركة آرائهما بشكل سلمي على وسائل التواصل الاجتماعي"، وحثوا السلطات السعودية على إطلاق سراحهما. وسوف نعتمد على قرار الأمم المتحدة هذا لمواصلة الدعوة إلى إطلاق سراحهما.

مناهل العتيبي (على اليمين) و سلمى الشهاب (على اليسار).

الجريمة - قضبان زنزانة السجن. © دان هنسون، مرخصة بموجب شترستوك.

الإعتقال التعسفي

في عام 2023، قدمت منّا لحقوق الإنسان المساعدة للعديد من ضحايا الاحتجاز التعسفي في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك بعض الذين تعرضوا لمحاكمات جائرة للغاية.

استجابةً لطلبنا، أصدر الفريق العامل التابع للأمم المتحدة رأياً في أغسطس 2023 بشأن الاحتجاز التعسفي لثلاثة أفراد متهمين بالفساد، وحث **العراق** على إطلاق سراحهم فوراً. واعتقل عادل خضير و رعد الحارس و بهاء عبد الهادي عام 2020 من قبل عناصر "لجنة الأمر الديواني رقم 29". تم إنشاء اللجنة في سبتمبر من العام نفسه، وتم تكليفها بالتحقيق في "قضايا الفساد والجرائم الكبرى"، ولكن تم إلغاؤها لاحقاً لأنها انتهكت الدستور العراقي. وحُكم على الرجال الثلاثة بالسجن لمدة تتراوح بين أربع وست سنوات إثر محاكمات جائرة. وزعموا خلالها أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء احتجازهم سراً. تم إطلاق سراح عبد الهادي وخضير على التوالي في مارس ومايو 2023، وتم إطلاق سراح الحارس في يناير 2024.

في يوليو 2023، اتخذت منّا لحقوق الإنسان إجراءات بشأن قضية أحمد عبد الرزاق باشا كاظم، وهو مواطن عراقي مسجون بتهمة "الإرهاب". اعتقلته القوات الأمريكية لأول مرة في الفترة من 2007 إلى 2010، ثم اعتقلته السلطات العراقية مرة أخرى في عام 2012. ومنذ ذلك الحين ظلّ في السجن، حيث زُعم أنه تعرض للتعذيب، مما أدى إلى تقديم الاعترافات تحت الإكراه. على الرغم من تبرئته مرتين في عامي 2017 و2021، لم يتم إطلاق سراح كاظم مطلقاً، وتم رفع قضيتين جديدتين ضده بتهم تتعلق بالإرهاب في عام 2023. وحتى يومنا هذا، لم تتم محاكمته في هاتين القضيتين الجديدتين، ولم يتم إبلاغه بالقائمة الكاملة للتهم الموجهة إليه. وبما أنه لا يزال محتجزاً تعسفياً في سجن الناصرية المركزي، فقد طلبت منّا لحقوق الإنسان تدخل الفريق العامل التابع للأمم المتحدة.

أخيراً، في **المغرب**، دعونا إلى إطلاق سراح ناصر الزفزافي، وهو ناشط سياسي يقضي حكماً بالسجن لمدة 20 عاماً منذ عام 2018. وكان الزفزافي زعيماً بارزاً في حركة حراك الريف 2016-2017، ودعا إلى إصلاحات اجتماعية واقتصادية من خلال المظاهرات السلمية . وصدر

الحكم عليه خلال محاكمة جماعية ضمت 54 متهماً، حُكم عليهم جميعا بالسجن. قامت منّا لحقوق الإنسان بتوثيق حالته وأخطرت الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة في ديسمبر 2023، وطلبت من خبراء الأمم المتحدة اعتبار احتجازه تعسفياً والدعوة إلى إطلاق سراحه فوراً.

القمع العابر للحدود الوطنية

في عام 2023، وثقت منّا لحقوق الإنسان حالات عديدة من ضحايا القمع العابر للحدود الوطنية في المنطقة. يسلط عملنا الضوء على الحاجة الملحة للتصدي للتحديات التي تفرضها هذه الظاهرة العابرة للحدود والنمط المؤلم لانتهاكات حقوق الإنسان التي تخلقها.

في مايو 2023، ساعدنا خلف الرميثي، المعارض السلمي الإماراتي الذي أدين غيابياً وحُكم عليه بالسجن 15 عاماً خلال محاكمة "الإمارات 94". أثناء سفره إلى **الأردن** في مايو 2023، أعتقل الرميثي بناءً على مذكرة صادرة عن مجلس وزراء الداخلية العرب، وهو هيئة تابعة لجامعة الدول العربية، بناءً على طلب **الإمارات العربية المتحدة**، ثم اختفى بعد ذلك. خوفاً على سلامته، ناشدت منّا لحقوق الإنسان بشكل عاجل الفريق العامل التابع للأمم المتحدة، وحثتهم على التدخل لدى السلطات الأردنية والإماراتية لتوضيح مصيره ومكان وجوده. وفي ردها على الأمم المتحدة، ذكرت الإمارات أنه محتجز في أحد سجون أبو ظبي، دون تقديم مزيد من التفاصيل حول مكانه، وادعت أنه ستتم إعادة محاكمته. لا يزال الرميثي محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي حتى وقت كتابة هذا التقرير، وقد أفادت التقارير أنه كان أحد المتهمين في محاكمة "الإمارات87" التي بدأت في أواخر عام 2023.

وبالمثل، وثقت منّا لحقوق الإنسان حالة حسن محمد آل ربيع، وهو مواطن سعودي من الأقلية الشيعية. بعد أن واجهت عائلته تاريخاً طويلاً من الاضطهاد، مع إعدام العديد من أقاربه أو انتظارهم تنفيذ حكم الإعدام، سافر إلى **المغرب** في عام 2022. ومع ذلك، في يناير 2023، تم اعتقال آل ربيع في مطار مراكش بناءً على مذكرة اعتقال وزعها مجلس وزراء الداخلية العرب بناءً على طلب **المملكة العربية السعودية**، للاشتباه في "التعاون مع الإرهابيين".

في فبراير 2023، بعد جلسة الاستماع الأولى والوحيدة له، قضت محكمة النقض بالرباط لصالح تسليمه إلى المملكة العربية السعودية، على الرغم من المخاطر المعقولة المتمثلة في أن مثل هذا التسليم ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية. خوفاً على سلامته، قمنا على الفور بتقديم قضية آل ربيع إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التي طلبت من المغرب تعليق تسليمه في 6 فبراير 2023. ومع ذلك، في نفس اليوم، قام المغرب فعلياً بتسليم آل ربيع إلى المملكة العربية السعودية، في انتهاك التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وقد انتقد خبراء الأمم المتحدة هذا الفعل، لكن السلطات المغربية زعمت أنها لم تتلق طلب اللجنة إلا بعد ساعات قليلة من حدوث التسليم. منذ تسليمه، لا يزال آل ربيع محتجزاً في المملكة العربية السعودية.

خريطة ماكرو غلوب تفصيل ١٣ المملكة العربية السعودية. © كينت ويكلي، مرخصة بموجب شترستوك.

حماية حقوق الأشخاص في المنفى

في عام 2023، دافعت منّا لحقوق الإنسان عن حقوق عدد متزايد من الأفراد في المنفى، الذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان التي تتراوح بين الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي.

صيدا - لبنان. نساء داخل موقع بناء مهجور يشغله اللاجئون السوريون صيدا - لبنان بتاريخ 13-10-2015. © ريتشارد جوليارت، مرخصة بموجب شترستوك.

في أبريل 2023، داهمت القوات الأمنية في **لبنان** عدة أحياء واعتقلت لاجئين سوريين، تم ترحيلهم لاحقاً بشكل غير قانوني إلى سوريا. وفي هذا السياق، اعتقلت المخابرات اللبنانية اللاجئين السوريين عدي إبراهيم وج.أ، من منزليهما. وقد تعرضا للاختفاء القسري لبضعة أسابيع، مما دفع منّا لحقوق الإنسان إلى طلب التدخل العاجل من فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري. وبعد ترحيلهما، تم احتجازهما في عدة مراكز اعتقال أمنية في دمشق قبل عرضهما على قاض عسكري أمر بإطلاق سراحهما فقط في حالة انضمامهما إلى الجيش السوري. وبما أنه لا يمكن اعتبار سوريا دولة آمنة، يجب حماية اللاجئين السوريين من الإعادة القسرية لتجنب أي خطر للاضطهاد أو التعذيب.

وفي لبنان أيضاً، أعتقل في مايو المدافع المصري عن حقوق الإنسان عبد الرحمن طارق المعروف أيضاً باسم "موكا"، لأسباب غير واضحة في بيروت حيث كان يعيش منذ نوفمبر 2022. خوفاً من إمكانية ترحيله إلى مصر، حيث واجه محاكمة وهمية بتهمة الإرهاب، طلبنا على الفور تدخل الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة في نفس اليوم. وأخيراً أطلقت السلطات اللبنانية سراح موكا وسمحت له بالسفر إلى فرنسا، حيث مُنح صفة اللاجئ.

علاوةً على ذلك، قمنا بمساعدة عبد الرحمن الخالدي، وهو مدافع عن حقوق الإنسان وناشط سياسي من **المملكة العربية السعودية** يواجه الاضطهاد أثناء وجوده في المنفى. وبينما كان متوجهاً إلى الاتحاد الأوروبي بنية تقديم طلب اللجوء، أعتقل في بلغاريا في أكتوبر 2021 بتهمة عبور الحدود بشكل غير قانوني، ومنذ ذلك الحين تم احتجازه في مركز احتجاز بوسمانتسي. وعلى الرغم من استيفاء طلب اللجوء الذي قدمه لجميع المعايير المطلوبة، فقد تم رفضه من قبل وكالة الدولة البلغارية للاجئين ومن جميع الولايات القضائية التي استأنفها. خوفاً من ترحيله إلى المملكة العربية السعودية، قمنا بعرض قضيته على وجه السرعة على العديد من خبراء الأمم المتحدة. في سبتمبر 2023، سررنا لأن المحكمة العليا في بلغاريا ألغت قرار رفض طلب اللجوء الخاص به وأعادته إلى الوكالة الحكومية لإعادة النظر فيه. ومع ذلك، فإن قضيته لا تزال مستمرة، ولا يزال معرضاً لخطر الترحيل.

علاوة على ذلك، في عام 2023، ساعدت منّا لحقوق الإنسان زكي حنّاش، وهو مدافع جزائري عن حقوق الإنسان سافر إلى **تونس**، حيث حصل على صفة اللاجئ من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي الجزائر، تم اعتقاله لعدة أسابيع في أوائل عام 2022 بسبب قيامه بعمله كمدافع عن حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، اتُهم بالإرهاب انتقاماً من عمله في توثيق ونشر معلومات عن اعتقالات ومحاكمات سجناء الرأي، لا سيما فيما يتعلق بحركة الحراك. خوفاً من المزيد من الاضطهاد والحاجة إلى العلاج الطبي، سافر إلى تونس في أغسطس 2022.

وفي نوفمبر 2022، جاءت الشرطة التونسية للبحث عن حنّاش في موقعين مختلفين في تونس العاصمة، مما

أثار مخاوف من احتمال اعتقاله وتسليمه. ومن ثم، تقدمنا بشكوى إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، مشيرين إلى احتمال حدوث انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية. طلبت اللجنة فعلياً من السلطات التونسية عدم طرد حنّاش، وفي سبتمبر 2023، تمكن من مغادرة تونس والوصول بنجاح إلى بلد آمن. ولذلك طلبنا من لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب إغلاق قضيته، لأنه لم يعد معرضاً لخطر الترحيل إلى الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك، في عام 2023، تلقت منّا لحقوق الإنسان ادعاءات مثيرة للقلق حول ما يسمى "مدينة الإمارات الإنسانية" في **الإمارات العربية المتحدة**، حيث ظل السكان اللاجئون الأفغان عالقين لأكثر من عامين. وتم نقل اللاجئين إلى الإمارات كجزء من خطة إجلاء من كابول نظمتها كيانات خاصة أمريكية. وكانت المسؤولية عن نقلهم واحتجازهم، ولا تزال، تقع على عاتق كيانات خاصة أمريكية وفرع غير قضائي لحكومة الإمارات العربية المتحدة، دون تدخل من قاض أو سلطة قضائية أخرى. لقد ساعدنا أحد المحتجزين، المحتجز في مركز الرعاية الصحية الأولية مع أسرته منذ عام 2021، من خلال توثيق قضيته وتقديمها إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة. وقلنا إن كلا من الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأميركية مسؤولان عن حرمانه مع أسرته من الحرية.

وأخيراً، واصلنا تقديم المساعدة إلى يديريسي إيشان، وهو طالب لجوء من الأويغور مهدد بتسليمه من **المغرب** إلى الصين، حيث قد يتعرض لخطر التعذيب. وكان إيشان قد اعتقل في الدار البيضاء في يوليو 2021 بناء على نشرة حمراء أصدرها الإنتربول بناء على طلب الصين "بسبب الانتماء إلى منظمة إرهابية". وفي 15 ديسمبر 2021، قضت محكمة النقض بالرباط لصالح طلب التسليم، مما دفعنا إلى طلب تدخل اللجنة الأممية لمناهضة التعذيب بشكل عاجل. وبناء على مناشدتنا، طلبت اللجنة من السلطات المغربية تعليق تسليمه إلى حين النظر في قضيته. وعلى الرغم

اليمين إلى اليسار: عبد الرحمن الخالدي، موكا، يديريسي إيشان، وزكي حناش

من أن المغرب قد التزم، حتى وقت كتابة هذا التقرير بهذا الطلب، إلا أن إيشان لا يزال محتجزاً في انتظار صدور قرار نهائي بشأن قضيته من اللجنة. وفي يوليو، بمناسبة مرور عامين على اعتقاله، أصدرنا بياناً ندعو فيه السلطات المغربية إلى إلغاء إجراءات تسليمه وضمان مروره إلى بلد آمن.

في دائرة الإهتمام

تعرض المهاجرون السوريون واللبنانيون للتعذيب والعمل القسري أثناء احتجازهم في ليبيا

لامبيدوسا إيطاليا، 1 أبريل 2011، قارب مهاجرين سري يرسو في ميناء لامبيدوسا. © photofilippo66، مرخصة بموجب شترستوك.

في سبتمبر 2023، قمنا بمساعدة وتوثيق حالات المهاجرين السوريين واللبنانيين الذين اختفوا قسراً واحتجزوا في **ليبيا** بعد محاولتهم الفرار من لبنان إلى إيطاليا بالقوارب. وفي الشهر السابق أثناء وجودهم في البحر، أفاد المهاجرون أن سفينة ترفع العلم الليبي كانت تلاحقهم، وأن أفراداً مسلحين كانوا يطلقون النار على سفينتهم. قام عناصر من الميليشيا الليبية طارق بن زياد بإعتقال المهاجرين على متن القارب واحتجازهم في مركز احتجاز قنفودة في بنغازي. وبما أن عدداً منهم تعرضوا للاعتقال السري والعمل القسري والتعذيب وسوء المعاملة، فقد طلبنا تدخل الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. لقد دافعنا على وجه التحديد نيابة عن المواطن اللبناني خضر خالد النابوش والمواطن السوري مصطفى محمد شرف، الذي تعرض للتعذيب بشكل خاص لكونه من الطائفة الدينية الإيزيدية.

وبعد نشر توثيقنا للقضية في صحيفة العربي الجديد في سبتمبر 2023، تم إطلاق سراح الرجلين. في ديسمبر 2023، أبلغت وسائل إعلام مختلفة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الميليشيا الليبية طارق بن زياد ضد المهاجرين، بالتواطؤ مع وكالة فرونتكس، الوكالة الأوروبية لخفر السواحل والحدود، بما في ذلك الجزيرة ولوموند.

لقد أنتجنا تحليلين للتشريعات التي لا تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ودعونا إلى الإصلاح القانوني والسياسي.

قمنا بتقييم مدى امتثال ستة دول لالتزاماتها الدولية.

قمنا بتقييم عمل واستقلالية وكفاءة ثلاثة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان.

لقد انخرطنا في مجموعة متنوعة من قضايا القانون الدولي المعاصر، بما في ذلك حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، والقمع العابر للحدود الوطنية، والعقوبات كأداة للمساءلة.

المناصرة القانونية

لقد أجرينا بحثاً متعمقاً وحددنا تطورات القانون والسياسة المتعلقة بحرية التعبير والصحافة والفضاء المدني ومكافحة الإرهاب.

مواءمة الأطر القانونية المحلية مع المعايير الدولية

لقد حددنا هذا العام عدداً من التطورات القانونية والسياسية المتعلقة بالجزائر والعراق ولبنان، والتي من شأنها أن تسمح بانتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك قمنا بإجراء بحث وتحليل متعمق ودعونا إلى الإصلاح القانوني والسياسي بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وفي **الجزائر**، في مارس 2023 اعتمد المجلس الشعبي الوطني قانوناً بشأن الإعلام، كانت وزارة الاتصال قد صاغته في العام السابق. على الرغم من أن مشروع القانون يهدف إلى استبدال قانون الإعلام التقييدي لعام 2012، إلا أن القانون الجديد يحتوي على عدد من المواد التي تنتهك الحق في حرية التعبير. مع منظمة المادة 19، أصدرنا تحليلًا قانونياً وشاركناه مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير.

ومن بين المخاوف التي أثيرت معايير القانون التي صيغت بشكل غامض والتي تحكم أنشطة الصحفيين، والتي تنص على وجوب احترام "الدين الإسلامي، والإسلام في السياق الوطني، والديانات الأخرى، والهوية الوطنية، والأعراف الوطنية، والقيم الأخلاقية والثقافية للأمة، والسيادة الوطنية، والوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني." وفي سياق مماثل، يُلزم مشروع القانون الصحفيين بالامتناع عن نشر أو تعميم "أخبار كاذبة أو مغرضة"، وهي جريمة يعاقب عليها بالفعل في السجن لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات بموجب قانون العقوبات. إن مثل هذه اللغة الفضفاضة وغير الدقيقة، والتي يُترك تفسيرها إلى حد كبير لتقدير سلطات الدولة، تسمح بمواصلة حملة القمع غير المتناسبة على حرية التعبير.

هناك مجال آخر مثير للقلق وهو الحظر المفروض على الجزائريين ذوي الجنسية المزدوجة من امتلاك أو حيازة أسهم في وسائل الإعلام الجزائرية. ومما يثير القلق بنفس القدر، أن القانون يكرر الشرط الحالي الذي يقضي بالحصول على "اعتماد" للصحفيين للعمل في الجزائر لدى وسائل إعلام أجنبية، ويفرض عقوبات بغرامة على "أي شخص يعمل في الجزائر لدى وسيلة إعلام أجنبية دون اعتماد". وفي الماضي، استخدمت السلطات الجزائرية نظام الاعتماد ضد وسائل الإعلام الأجنبية التي اعتبرتها انتقادية للغاية. ويحظر القانون الجديد أيضًا "التمويل المباشر أو غير المباشر من جهة أجنبية" ويخضع المخالفين لغرامة. ونخشى أن

مصور صحفي وإعلامي يعمل في تغطية الأخبار العامة للمراسلين ووسائل الاتصال الجماهيري. © Stockphoto mania، مرخصة بموجب شترستوك.

يكون هذا الحكم مكملاً للعقوبات الحالية في قانون العقوبات والتي تم استخدامها ضد الأصوات الصحفية المعارضة مثل إحسان القاضي ومصطفى بن جامع.

علاوة على ذلك، صادق الرئيس الجزائري، في 7 فبراير 2023، على مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 05-01 المتعلق بمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقمنا بتحليل النص وقدمناه إلى المقرر الخاص المعني بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان.

وفي تحليلنا، وجدنا أن القانون الجديد يوسع قائمة الأفعال التي تعتبر "إرهاباً" بموجب المادة 87 مكرر من قانون العقوبات، والتي تم استخدامها بالفعل في السنوات الأخيرة لمحاكمة المعارضين السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويحظر القانون بشكل خاص على منظمات المجتمع المدني تلقي "أي تبرعات أو إعانات يعتبرها القانون جنحة أو جريمة من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو منظمات أو هيئات تشارك، داخل أو خارج أراضي الجمهورية، في أنشطة ذات صلة بارتكاب جرائم إرهابية".

ومما يثير القلق أكثر من هذا التعديل أنه يكمل المواد المقيدة بالفعل الواردة في قانون الجمعيات لعام 2012 وتعديلات 2020 على قانون العقوبات، والتي تمنح السلطات صلاحية مفرطة لملاحقة نشطاء المجتمع المدني الذين يتلقون تمويلاً أجنبياً إذا رأت أن عملهم غير قانوني. وتقوض الأنشطة "السير الطبيعي للمؤسسات" أو "الوحدة الوطنية". وبالنظر إلى المجموعة الواسعة بالفعل من الجرائم "الإرهابية"، فإننا نخشى أن القانون الجديد سيزيد من تجريم الأنشطة المشروعة لمنظمات المجتمع المدني.

علاوة على ذلك، واصلنا هذا العام الشراكة مع المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح (ICNL) وقمنا برصد التطورات القانونية والسياسية في الجزائر التي تؤثر على الفضاء المدني. تم استخدام بحثنا لتحديث مرصد الحريات المدنية التابع لـ ICNL في الجزائر.

في عام 2023، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى الحلفاء في التعبير عن قلقهم العميق بشأن مسودة لائحة التنظيم **العراقي** رقم 1 لعام 2023 للمحتوى الرقمي التي

اقترحتها هيئة الإعلام والاتصالات. وحثت الرسالة هيئة الإعلام والاتصالات على سحب المسودة لأنها لا تتوافق مع الدستور العراقي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وشملت المخاوف الرئيسية المصطلحات الغامضة في المسودة، بما في ذلك "المحتوى الهادف" و"المحتوى غير اللائق"، مما يمنح السلطات صلاحيات واسعة لتحديد ما يجوز مشاركته عبر الإنترنت. ويتضمن القانون أيضاً قيوداً على حرية التعبير والصحافة، ومتطلبات إدارية مفرطة للمحتوى عبر الإنترنت. وعلى وجه الخصوص، يتيح النص حظر المحتوى بناءً على قرارات إدارية، والحرمان من الحق في الوصول إلى المعلومات، واعتماد نهج محدود لحرية التعبير في العصر الرقمي.

احتجاجات الثورة الرقمية على الهواتف الذكية. ©oxinoxi، مرخصة بموجب شترستوك.

في هذه الأثناء، في **لبنان**، وسط الهجمات على الصحفيين والشخصيات العامة والمحامين والمتظاهرين، تقوم السلطات بصياغة قانون قمعي جديد للإعلام خلف أبواب مغلقة. في شكله الحالي، سيكون النص المقترح بمثابة انتكاسة خطيرة لحرية التعبير في البلاد، حيث يتم بالفعل استخدام قوانين التشهير لمضايقة وترهيب الصحفيين والمنتقدين السلميين. باعتبارنا عضواً في التحالف للدفاع عن حرية الرأي والتعبير في لبنان، انضممنا إلى شركائنا في التعبير عن القلق بشأن الطبيعة السرية للمناقشة التشريعية والفشل في التعامل مع المجتمع المدني، لأن النص يمكن أن "يمنح السلطات الحرية في مضايقة وترهيب وإسكات المنتقدين السلميين، وإدامة بيئة الرقابة". ونحن نعمل حالياً مع التحالف على إجراء تحليل متعمق للمسودة. بالإضافة إلى ذلك، سيشارك الائتلاف في مشاورات مع أعضاء البرلمان التقدميين لاقتراح بدائل للنص.

تقييم مدى التزام الدول بمعايير حقوق الإنسان

واستناداً إلى بحث ورصد شاملين، أصدرنا تقارير قطرية وطرحنا وجهة نظر المجتمع المدني في تقييم مدى امتثال الدول - وتحديداً الجزائر وجيبوتي والأردن وموريتانيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان ضمن آليات الأمم المتحدة.

الاستعراض الدوري الشامل

في عام 2023، ساهمت منّا لحقوق الإنسان في الإستعراض الدوري الشامل (UPR) للعديد من البلدان وقامت بمراقبتها. الاستعراض الدوري الشامل هو آلية مراجعة الأقران التي من خلالها تقدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة توصيات لتحسين سجل حقوق الإنسان في البلدان قيد الاستعراض.

في نوفمبر 2022، تم إجراء الاستعراض الدوري الشامل **للجزائر والمغرب** أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وقبل ذلك، قمنا بتزويد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمعلومات حول حالة حقوق الإنسان في كلا البلدين، من خلال مشاركة تقاريرنا. في مارس 2023، اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة النتائج النهائية للاستعراض الدوري الشامل لكلا البلدين، حيث أبلغت السلطات المجلس

بالتوصيات التي ترغب في تنفيذها وتلك التي رفضتها. قمنا بمراقبة اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل وقمنا بإعداد بيانات صحفية تقدم تحليلاً للتوصيات المقبولة والمرفوضة.

نظرة عامة للمشاركين في اليوم الأخير من الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان. © صور الأمم المتحدة / جان مارك فيريه مرخصة بموجب CC BY-NC-ND 2.0 DEED.

ورغم أن الجزائر قبلت معظم التوصيات التي تلقتها من الدول الأعضاء الأخرى، إلا أنها أخذت علماً فقط في التوصيات الموجهة نحو تعزيز الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، زاعمة أن بعضها قد تم تنفيذه بالفعل. كما تناولت العديد من التوصيات مسألة الاعتقالات التعسفية والتي لم تقبلها الجزائر، والتي تتم في كثير من الأحيان تحت ستار مكافحة الإرهاب.

بمناسبة اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل للجزائر في 27 مارس 2023، بالاشتراك مع الشركاء، طالبنا السلطات الجزائرية بتنفيذ التوصيات المقبولة مع التأكيد على ضرورة إعادة النظر في موقفها من التوصيات التي أخذت علماً بها فقط، خاصة تلك المتعلقة بحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحظر التعذيب ومكافحة الإرهاب واستقلال القضاء. وفي هذا السياق، شاركنا أيضاً في تنظيم فعالية عبر الإنترنت لمناقشة الوضع الحالي لحقوق الإنسان في الجزائر.

في غضون ذلك، قبل المغرب معظم التوصيات المتعلقة بحظر التعذيب واستقلال القضاء وحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ومع ذلك، لم تنفذ السلطات المغربية بعد معظم هذه التوصيات، ولا يزال سجل البلاد في هذه القضايا مقلقاً للغاية.

وفي تقريرها المقدم قبل الاستعراض الدوري الشامل، أصرت منّا لحقوق الإنسان على تراجع حرية التعبير في المملكة. شهد المغرب في السنوات الأخيرة نمطاً من الاعتقالات والمضايقات القضائية وسجن الصحفيين والناشطين والسياسيين المستقلين، بسبب كتاباتهم وأعمالهم الناقدة، بتهم ملفقة من بينها "الاعتداء الجنسي"، و"خدمة أجندة أجنبية"، أو "غسيل الأموال". هذه الممارسة، التي تتمثل في استخدام اتهامات، لا علاقة لها على ما يبدو بحرية التعبير ضد الأصوات المعارضة، تم توثيقها على نطاق واسع وكانت موضوع تقرير حديث لـ هيومن رايتس ووتش. ومن بين الحالات الأكثر رمزية قضية المحامي المغربي في مجال حقوق الإنسان محمد زيان، والصحفيين سليمان الريسوني وعمر الراضي، بالإضافة إلى الأكاديمي المعطي منجب.

علاوة على ذلك، ساهمت منّا لحقوق الإنسان أيضاً في الاستعراض الدوري الشامل لدولة **الإمارات العربية المتحدة** من خلال المشاركة في الجلسة التمهيدية في مارس 2023 والتواصل مع دبلوماسيين من البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة لإطلاعهم على حالة حقوق الإنسان في البلاد. وشددنا بشكل خاص على أنه يجب على دولة الإمارات العربية المتحدة التأكد من أن قوانين مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية لا تشكل عائقاً أمام الأنشطة المشروعة للمواطنين. وشددنا على وجه الخصوص على دور جهاز أمن الدولة في قمع المعارضة العامة. وشددنا كذلك على أن قانون مكافحة الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة يوفر أساساً قانونياً لاحتجاز الأفراد بعد انتهاء مدة عقوبتهم بحجة إعادة التأهيل، المعروف باسم "المناصحة". واقترحنا أيضاً أن توصي الدول الإمارات العربية المتحدة باحترام معايير المحاكمة العادلة، وكفالة توفير الضمانات الإجرائية، رفض الأدلة التي يتم الحصول عليها تحت التعذيب، وضمان صراحة استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية.

لقطة شاشة لوفد دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. © UN Web TV.

وفي مايو 2023، تابعنا مراجعة دولة الإمارات العربية المتحدة وأصدرنا ملخصاً للحوار التفاعلي، وسعدنا برؤية عدد من الدول تعرب عن مخاوفنا.

وفي أكتوبر، أبلغت الإمارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بقرارها قبول 198 من أصل 323 توصية تلقتها، وبالتالي رفض ما يقرب من 40٪ من التوصيات. وفي تلك المناسبة، أصدرنا تحليلاً لنتائج الاستعراض الدوري الشامل في بيان وشاركنا في مؤتمر صحفي. والأهم من ذلك أننا لاحظنا أن دولة الإمارات العربية المتحدة قبلت العديد من التوصيات لضمان حقوق حرية التعبير والتجمع السلمي وكذلك ضمان بيئة آمنة لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان. وستواصل منّا لحقوق الإنسان رصدها لتنفيذ التوصيات المقبولة في أنشطة المتابعة الخاصة بها.

وفي أبريل 2023، قدمت منّا لحقوق الإنسان تقريراً قبل الاستعراض الدوري الشامل الرابع **لجيبوتي**. يسلط التقرير الضوء على القيود المفرطة المفروضة على حريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي في البلاد، ويسلط الضوء على العقبة الكبيرة التي تحول دون مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام وأحزاب المعارضة في العملية السياسية. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على عدم استقلالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جيبوتي. في سبتمبر 2023، قدمت منّا لحقوق الإنسان نتائج تقريرنا خلال الجلسة التمهيدية للاستعراض الدوري الشامل التي عقدتها منظمة UPR-Info.

في نوفمبر 2023، تابعت منّا لحقوق الإنسان الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل لجيبوتي، وقدمت تحليلاً للبيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي بلغ مجموعها أكثر من 260 توصية لوفد البلاد. وشملت هذه الإجراءات إلغاء تجريم التشهير، وإزالة القيود المفروضة على إنشاء وسائل الإعلام، وتسهيل المشاركة الكاملة والحرة في الحياة السياسية، على النحو المبين في تقرير الظل الخاص بنا. بالإضافة إلى ذلك، حثت الدول الأعضاء جيبوتي على ضمان الامتثال الكامل لمؤسستها الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس، على النحو الذي اقترحته منّا لحقوق الإنسان.

لقطة شاشة لوفد جيبوتي خلال الدورة الرابعة من الإستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. © UN Web TV.

أخيراً، قبل الإستعراض الخاص لكل من **الأردن والمملكة العربية السعودية** في يناير 2024، قمنا بصياغة تقارير حول حالة حقوق الإنسان في كل منهما ومشاركتها مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالأردن، يتناول تقريرنا المعاهدات غير المصادق عليها، مثل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاختفاء القسري، ويقدم توصيات لتحسين تعاون الأردن مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. كما أثار التقرير مخاوف بشأن التعديلات الدستورية التي تركز السلطة التنفيذية، وسلط الضوء على القضايا مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الأردنية (المركز الوطني لحقوق الإنسان)، ولا سيما فيما يتعلق بعدم الاستقلال والمضايقات القضائية ضد موظفيها.

علاوة على ذلك، تضمنت توصياتنا للأردن مواءمة قوانين مكافحة الإرهاب المحلية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والحد من صلاحيات محكمة أمن الدولة، وتقييد مديرية المخابرات العامة، وإلغاء عقوبة الإعدام، ومعالجة قضايا الاعتقال الإداري، ومكافحة التعذيب، والتمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية، وإنهاء عمليات التسليم ذات الدوافع السياسية. كما دعا التقرير إلى حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وسلط الضوء على عدم وجود تشريعات شاملة ضد التمييز بين الجنسين.

كما قدمت منّا لحقوق الإنسان تقريراً قبل الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية. وسلط التقرير الضوء على نطاق الالتزامات الدولية التي تربط المملكة العربية السعودية، وتعاون البلاد مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وقضايا حقوق الإنسان الرئيسية. وتشمل هذه الحقوق مكافحة الإرهاب، والحق في الحياة، والحرية والأمن للأشخاص، وحرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

والأهم من ذلك، أكد التقرير أن قانون مكافحة الإرهاب لعام 2017 يجرم الأفعال التي تندرج تحت حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وبشكل أكثر تحديداً، فإن رئاسة أمن الدولة، التي

مسؤولة حقوق الإنسان في منّا لحقوق الإنسان، فلاح السيد، تنضم إلى شركاء المجتمع المدني من منظمة العفو الدولية، القسط، مركز الخليج لحقوق الإنسان، المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، وريبريف في الجلسة التمهيدية للاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية في قصر باليه. © القسط لحقوق الإنسان.

تتعامل مع قضايا الإرهاب والتي يسيطر عليها ولي العهد السعودي، كانت مسؤولة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وحددت منّا لحقوق الإنسان أيضاً حالات متعددة تم فيها احتجاز الأفراد بشكل تعسفي وإدانتهم على أساس وحيد لاعترافات قسرية.

خلال الجلسة التمهيدية التي نظمتها منظمة UPR-Info في ديسمبر 2023، حث فريقنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إصدار توصيات للمملكة العربية السعودية لتعديل إطار مكافحة الإرهاب الخاص بها ومواءمته مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما أوصينا السلطات السعودية بإطلاق سراح المعتقلين تعسفياً، خاصة بسبب أفعالهم المتعلقة بحرية التعبير.

كجزء من مناصرتنا المستهدفة قبل الاستعراض الدوري الشامل، قامت منّا لحقوق الإنسان بتنسيق اجتماعات فردية مع العديد من البعثات الدائمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في جنيف، بما في ذلك الدنمارك وهولندا وسويسرا، إلى جانب تحالف من المنظمات غير الحكومية يتكون من القسط ومنظمة العفو الدولية والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، ومركز الخليج لحقوق الإنسان، وريبريف.

فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

في فبراير 2023، نشر الفريق العامل التابع للأمم المتحدة رسالة ادعاء عامة حول نمط الاختفاء القسري في **الإمارات العربية المتحدة**. تحتوي الرسالة، بناء على مذكرة مقدمة من منّا لحقوق الإنسان، على 12 سؤالاً موجهاً إلى السلطات الإماراتية.

وسلط الفريق العامل، في ادعاءه الضوء على نمط الاعتقالات في الإمارات العربية المتحدة الذي يؤدي إلى الاختفاء القسري، والارتفاع العام في عدد هذه الحالات. كما كرر مخاوفنا بشأن استهداف الصحفيين والمحامين وأفراد الأقليات الدينية.

وأشار الفريق العامل التابع للأمم المتحدة أيضاً إلى الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة وتعريفه الفضفاض للغاية للجرائم الإرهابية. واستفسر أيضاً عما إذا كانت الإمارات العربية المتحدة تحتفظ بسجلات رسمية للأشخاص المحرومين من الحرية، حيث ذكرت منّا لحقوق الإنسان أن المعلومات المتعلقة بالمحتجزين مقيدة بشكل روتيني. والأهم من ذلك، أصر الفريق العامل على الدور الهام الذي لعبه جهاز أمن الدولة في ارتكاب حالات الاختفاء القسري.

كما كررت رسالة الادعاء قلقنا من أن أقارب الأشخاص المختفين الذين يسعون للحصول على تعويضات غالباً ما يواجهون أعمال انتقامية وتهديدات ومضايقات من السلطات الإماراتية. كما حدد الفريق العامل حالات الاختفاء القسري في المرافق التي تسيطر عليها دولة الإمارات العربية المتحدة في اليمن. وأخيراً، تناولت الرسالة فشل دولة الإمارات العربية المتحدة في ضمان عدم طرد الأشخاص أو إعادتهم أو تسليمهم إلى دول أخرى حيث توجد أسباب حقيقية للاعتقاد بأنهم سيكونون في خطر الاختفاء القسري.

حتى وقت كتابة هذا التقرير، لم ترد السلطات الإماراتية على الادعاء العام للفريق العامل، وتواصل استخدام ممارسة الاختفاء القسري.

لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري

في سبتمبر 2023، بحثت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري في الجهود التي بذلتها **موريتانيا** لتنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (ICPPED).

قبل المراجعة، قدمت منّا لحقوق الإنسان و شريكنا الموريتاني، منبر تنسيق النجاة في موريتانيا (CCR-M)، تقريراً إلى اللجنة المعنية بالاختفاء القسري، يسلط الضوء على غياب سبل الانتصاف لضحايا فترة الإرث

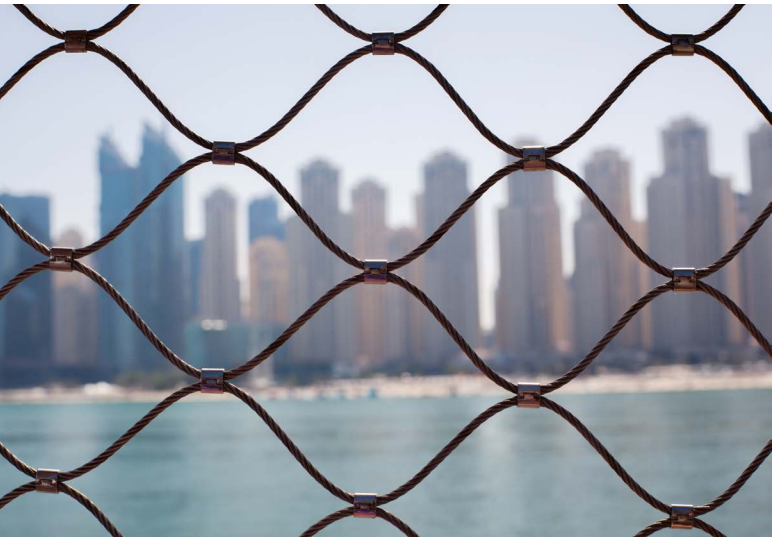

منظر لناطحات السحاب في دبي من خلال القضبان الحديدية. الإمارات العربية المتحدة. © سفياتلانا يانكسكايا، مرخصة بموجب شترستوك.

الإنساني وأسرهم، وهي الفترة ما بين عامي 1986 و1992، حيث ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد السكان الموريتانيين من أصل أفريقي. كما أشار التقرير إلى عدم محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات.

وأثناء استعراض موريتانيا، حضر إلى جنيف الناجون من هذه الفترة المظلمة وأقاربهم، فضلاً عن نشطاء المجتمع المدني الموريتانيين، للإدلاء بشهادتهم أمام اللجنة. وبينما كان معظم الوفد مكوناً من نشطاء من الشتات، فقد تمكننا من تسهيل سفر ثلاثة من أقارب الضحايا من موريتانيا، وذلك بفضل الدعم الذي قدمته مدينة جنيف.

لقد أثبتت جهود المناصرة المشتركة التي قمنا بها أنها مثمرة، فقد تضمنت الملاحظات الختامية للجنة توصيات قوية في مجال العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب، متجاهلة الحجج التي أثارتها الحكومة أثناء الحوار. وزعمت السلطات أنها اتخذت التدابير الكافية لتسوية "الإرث الإنساني" وأن قانون العفو لعام 1993، الذي يمنع أي مساءلة قد سبق اعتماد الاتفاقية، وبالتالي لم يكن من الضروري معالجة مسألة الامتثال له.

المجتمع المدني الموريتاني يدلي بشهادته أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري. © بإذن من أنجا أوكسالامبي.

وعلى وجه الخصوص، أوصت اللجنة موريتانيا "بإلغاء أي حكم من شأنه أن يؤدي إلى إعفاء مرتكبي جرائم الاختفاء القسري من الملاحقة القضائية أو العقوبات الجنائية"، مضيفة أن "جميع حالات الاختفاء القسري المرتبطة بفترة الإرث الإنساني يتم التحقيق فيها بشكل شامل ونزيه. وأن التحقيقات مستمرة حتى معرفة مصير المختفين."

وفي وقت لاحق، شاركت منّا لحقوق الإنسان في تيسير مناقشة طاولة مستديرة بالشراكة مع اللجنة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في موريتانيا، لضمان نشر الملاحظات الختامية على نطاق واسع.

أمام الحكومة الموريتانية ثلاث سنوات لتقديم تقرير إلى اللجنة المعنية بالاختفاء القسري بشأن تنفيذ هذه التوصيات. وسنواصل، بالتعاون مع حلفائنا من المجتمع المدني الموريتاني، الدفاع عن حق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة.

تقييم استقلالية وفعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

من بين أساليبنا تقييم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي نعتقد أنها ضرورية لضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية على المستوى الوطني. ومع ذلك لأجل تحقيق هذا الهدف، يجب عليها الالتزام بمبادئ باريس، أي التعددية والاستقلال والفعالية، "لكي تحظى بالمصداقية وتعمل بفعالية". في عام 2023، قمنا بتقييم عمل واستقلالية وكفاءة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين ومصر والمملكة العربية السعودية.

في أكتوبر 2023، قبل مراجعة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في **البحرين ومصر** من قبل اللجنة الفرعية للاعتماد (SCA) التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)، قمنا بقيادة حملة مع 17 منظمة من منظمات المجتمع المدني، لحث اللجنة الفرعية للاعتماد (SCA) على عدم منح هذه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان "الفئة أ" بالنظر إلى فشلها الصارخ في حماية حقوق الإنسان.

قبل أشهر، قدمنا تقريراً مشتركاً إلى اللجنة الفرعية للإعتماد، لتقييم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين (NIHRB). تناول التقرير عدداً من المخاوف، بما في ذلك عدم استقلالية أعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن السلطة التنفيذية، فضلاً عن التقارير التي تفيد بتورط رئيس المؤسسة في انتهاكات ضد العمال المهاجرين. لدى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً سجل في الإنكار الصريح لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات البحرينية.

وبالمثل، شاركنا مع اللجنة الفرعية للإعتماد تقريراً مشتركاً حول المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان، الذي يفتقر بشدة إلى الاستقلال عن الحكومة، حيث أن رئيسه ونائبه مسؤولون ودبلوماسيون مصريون سابقون. بالإضافة إلى ذلك، ترك المجلس القومي لحقوق الإنسان أيضاً مئات الشكاوى دون إجابة، وينفي بشكل صارخ أن السلطات ارتكبت بعض انتهاكات حقوق الإنسان. وقد شاركنا أيضاً هذه المخاوف قبل مراجعة لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة لمصر في نوفمبر 2023.

يسعدنا أننا حققنا تأثيراً كبيراً من خلال هذه الإجراءات حيث بعد جلسة أكتوبر، أعلنت اللجنة الفرعية قرارها بتأجيل مراجعة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان البحرينية والمصرية حتى عام 2024، مشيرة إلى "افتقارها إلى الاستقلال" و"التعاون مع المجتمع المدني" فضلاً عن "عدم قدرتهم على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان"، وهو ما يعكس بلا شك مخاوفنا ويشير إلى مذكراتنا. كما أعربت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب عن أسفها "لأن ولاية المجلس لا تسمح له بإجراء زيارات غير معلنة إلى أماكن الحرمان من الحرية، ويُزعم أن زياراته يتم ترتيبها مسبقاً ولا تسمح بالوصول دون عوائق أو إجراء مقابلات سرية مع المحتجزين".

مبنى الأمم المتحدة والأعلام في جنيف بسويسرا. © nexus 7، مرخصة بموجب شترستوك.

في دائرة الإهتمام

هيئة حقوق الإنسان السعودية: أداة تبييض سجل المملكة

هالة مزيد التويجري، رئيسة هيئة حقوق الإنسان السعودية، تخاطب خلال الدورة العادية الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، جنيف. © صور الأمم المتحدة / فيولين مارتن، مرخصة بموجب CC BY-NC-ND 2.0 DEED.

في نوفمبر 2023، أصدرت منّا لحقوق الإنسان، بالتعاون مع منظمة القسط والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، تقريراً مشتركاً بعنوان "هيئة حقوق الإنسان السعودية: أداة تبييض سجل المملكة". ولفت التقرير إلى عدم استقلالية هيئة حقوق الإنسان السعودية، لارتباطها المباشر بالسلطة التنفيذية. ويؤكد أنه في حين أن الهدف المعلن لهيئة حقوق الإنسان هو حماية وتعزيز حقوق الإنسان، إلا أنها في الواقع بمثابة أداة للتستر على انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. ويعتبر هذا التقرير الأول من نوعه، حيث لم تكن هناك معلومات متاحة للعامة حول دور هيئة حقوق الإنسان قبل صدوره.

بالاعتماد على شهادات مباشرة وأبحاث مكتبية، يكشف هذا التقرير الحقيقة الخفية لهيئة حقوق الإنسان السعودية من خلال القصص غير المروية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. يسلط التقرير الضوء أيضاً على المكانة المتميزة الممنوحة لهيئة حقوق الإنسان، والتي أكدتها الدعوات المقدمة من الدول والتعاون مع كيانات الأمم المتحدة، ويدعو المجتمع الدولي إلى تغيير نهجه بشكل جذري في التعامل مع هيئة حقوق الإنسان في ضوء نتائج بحثنا.

صدر التقرير قبيل انعقاد الحوار الثالث بشأن حقوق الإنسان بين الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية، ممثلة بهيئة حقوق الإنسان السعودية. في اجتماع عقدته خدمة العمل الخارجي الأوروبية (EEAS) والمجتمع المدني قبل الحوار، أطلعنا الاتحاد الأوروبي على نتائج أبحاثنا، مشيرين إلى أنّ هيئة حقوق الإنسان لا يمكن اعتبارها محاوراً فعالاً في الحوار بين الاتحاد الأوروبي والسعودية بشأن حقوق الإنسان.

كما أعربت منّا لحقوق الإنسان عن مخاوفها بشأن هيئة حقوق الإنسان في سياق الاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية، في تقريرنا الصادر في يوليو 2023، وكذلك في بيان شفهي خلال الجلسة التمهيدية للاستعراض الدوري الشامل في ديسمبر 2023. وفي الشهر نفسه، قدمت مسؤولة حقوق الإنسان لدينا السيدة فلاح السيد نتائج التي توصلنا إليها خلال المؤتمر السنوي للقسط في لندن.

وفي السنوات المقبلة، سنواصل مراقبة هيئة حقوق الإنسان السعودية ورفع مستوى الوعي حول افتقارها الصارخ إلى الاستقلال والمشاركة في التستر على انتهاكات حقوق الإنسان. ونحن نهدف إلى تضخيم نتائج أبحاثنا ولفت انتباه أصحاب المصلحة المعنيين إليها، والحث على بذل جهود متضافرة نحو الإصلاح والتعويض وجبر الضرر.

الانخراط في قضايا القانون الدولي الرئيسية

هـذا العـام، شـارك فريقنـا القانـوني في مجموعـة متنوعـة مـن قضايـا القانـون الـدولي، والتـي شـملت حقـوق الإنسـان ومكافحـة الإرهـاب، والقمـع العابـر للحـدود الوطنيـة، واسـتخدام العقوبـات كأداة للمسـاءلة.

حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

تساهم منّا لحقوق الإنسان في إطلاق الدراسة العالمية التي أجرتها المقررة الخاصة للأمم المتحدة حول تأثير مكافحة الإرهاب على المجتمع المدني والفضاء المدني.

في عـام 2023، قامـت منّـا لحقـوق الإنسـان بتوسـيع نطـاق عملهـا المواضيعـي بشـكل كبـير بشـأن مكافحـة الإرهـاب وحقـوق الإنسـان. بالإضافـة إلى توثيـق انتهـاكات حقـوق الإنسـان الوفـيرة الناتجـة عـن إسـاءة اسـتخدام مكافحـة الإرهـاب في المنطقـة، قمنـا بإصـدار أبحـاث تحـدد الأسـباب الجذريـة لهـا، وعززنـا مشـاركتنا كعضـو في تحالـف منظـمات المجتمـع المـدني المعنيـة بحقـوق الإنسـان ومكافحـة الإرهـاب، وقمنـا بتنويـع جهـود التوعيـة لدينـا مـن خـلال زيـادة المشـاركة مـع أصحـاب المصلحـة داخـل هيـكل الأمـم المتحـدة لمكافحـة الإرهـاب.

تـم تضمـين تحليلنـا حـول إسـاءة اسـتخدام أطر وسياسـات مكافحـة الإرهـاب في المنطقـة، عـلى المسـتويين الوطنـي والإقليمـي، وذلـك في الدراسـة العالميـة حـول تأثـير مكافحـة الإرهـاب عـلى المجتمـع المـدني والفضـاء المـدني التـي نشرتهـا نشرتهـا المقـررة الخاصـة السـابقة للأمـم المتحـدة المعنيـة بمكافحـة الإرهـاب وحقـوق الإنسـان فيونـوالا ني أولايـن. اسـتناداً إلى جمـع البيانـات عـلى نطـاق واسـع، تعتمـد الدراسـة العالميـة عـلى تجربـة المجتمـع المـدني مـن جميـع أنحـاء العـالم الـذي يعمـل وسـط تقلـص الحيـز المـدني وإسـاءة اسـتخدام مكافحـة الإرهـاب عـلى نطـاق واسـع، وتدابـير منـع ومكافحـة التطـرف العنيـف لتقييـد ممارسـتهم لحقـوق الإنسـان والحريـات الأساسـية، وكبـح أنشـطتها المشروعـة.

كـما سـاهمنا أيضـاً في الدراسـة العالميـة مـن خـلال المشـاركة في عقـد مشـاورة إقليميـة لمنطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا مـع المقـررة الخاصـة السـابقة للأمـم المتحـدة. وهنـاك، جمعنـا مـع مدافعـين عـن حقوق الإنسـان وخـبراء قانونيـين مـن بلـدان في جميـع أنحـاء المنطقـة لمناقشـة تأثـير مكافحـة الإرهـاب عـلى المجتمـع المـدني الإقليمـي. وتـم نـشر نتائـج المشـاورة كجـزء مـن الدراسـة العالميـة.

يسلط الباحث القانوني لدى منّا لحقوق الإنسان، ألكسيس ثيري، الضوء على إساءة استخدام مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. © بإذن من مي السعدني.

في يونيو 2023، حضر باحثنا القانوني أليكسيس ثيري أسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في نيويورك، وتحدث في إطلاق الدراسة العالمية. قدم ثيري لمحة عامة عن إساءة استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي إشارة إلى تهم الإرهاب الموجهة ضد أعضاء الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، وأحكام السجن الطويلة المفروضة في المملكة العربية السعودية بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن إدراج إسرائيل ست مجموعات فلسطينية لحقوق الإنسان كمنظمات إرهابية، أوضح أن إساءة الاستخدام تدابير مكافحة الإرهاب مسؤولة إلى حد كبير عن تقلص الحيز المدني في المنطقة.

وقد تم توسيع نطاق تركيزنا على مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان من خلال عضويتنا المستمرة ومشاركتنا النشطة في تحالف منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب. يسعى التحالف، وهو عبارة عن شبكة تتألف من أكثر من 80 منظمة من منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، إلى مواجهة إساءة استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب، وتحويل البنية العابرة للحدود الوطنية لمكافحة الإرهاب، وحماية الفضاء المدني وحقوق الإنسان. وفي أكتوبر، شاركت مديرتنا التنفيذية إيناس عصمان، إلى جانب 35 من أعضاء التحالف الذين يسافرون من 20 دولة، في خلوة استراتيجية مع التحالف في نيروبي، كينيا.

وفي الشهر نفسه، عقد التحالف حدثاً جانبياً حول تنفيذ الدراسة العالمية بشأن تأثير مكافحة الإرهاب على المجتمع المدني والفضاء المدني في نيويورك. وفي هذه المناسبة، تحدثت باحثتنا القانونية تانيا بولاكوفسكي عن كيفية إهمال الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب في إدراج حقوق الإنسان ووجهات نظر المجتمع المدني. علاوة على ذلك، كررت دعوة الدراسة العالمية لسد الفجوة بين نظام الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وهيكل حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لتحقيق "تحول جذري" لنظام مكافحة الإرهاب العالمي.

الباحثة القانونية في منّا لحقوق الإنسان تانيا بولاكوفسكي تتحدث في حدث جانبي حول تنفيذ الدراسة العالمية حول تأثير مكافحة الإرهاب في نيويورك. © بإذن من تحالف منظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب.

الطائرة تنطلق عند غروب الشمس. هبوط الطائرة عند غروب الشمس. سماء غائمة. © OlegRi، مرخصة بموجب شترستوك.

القمع العابر للحدود الوطنية

في عام 2023، طورت منّا لحقوق الإنسان خبرتها المواضيعية حول قضية القمع العابر للحدود الوطنية، لا سيما من خلال بحثنا حول مجلس وزراء الداخلية العرب، وهو هيئة تابعة لجامعة الدول العربية. ومع قلة المعلومات المتاحة للعامة حول دور هذا المجلس، كان تحليلنا هو الأول من نوعه، حيث كشف كيفية استخدام هذا المجلس كأداة للقمع العابر للحدود الوطنية في المنطقة العربية.

وكشف تحليلنا غير المسبوق عن الآثار المثيرة للقلق على حقوق الإنسان المترتبة على عمليات مجلس وزراء الداخلية العرب، والتي تشبه عمليات الإنتربول. يمكن للدول العربية تقديم مذكرة اعتقال من خلال هذا المجلس عندما لا يكون الشخص المطلوب معتقل بعد ويكون مكان وجوده غير معروف، وغالباً ما يكون ذلك بسبب مغادرته البلاد. ويمكن بعد ذلك لمجلس وزراء الداخلية العرب تعميم مذكرة الاعتقال على جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، من أجل تحديد مكان الشخص المطلوب والمضي قدماً في تسليمه. وهذا مثير للقلق بشكل خاص لأن الدول العربية تصدر أوامر اعتقال على أساس قوانينها المحلية لمكافحة الإرهاب، والتي غالباً ما تجرم الأفعال السياسية مثل المعارضة. وبالتالي، فإن المجلس يسهل عمليات تسليم المطلوبين ذات الدوافع السياسية، والتي تفشل قوانينها التأسيسية في حظرها بشكل كافٍ. بمعنى آخر، تستخدم الدول العربية مجلس وزراء الداخلية العرب كأداة للقمع العابر للحدود الوطنية.

لقد سمح لنا بحثنا بتحقيق تأثير كبير من خلال رفع وعي أصحاب المصلحة المعنيين بمجلس وزراء الداخلية العرب ودوره كأداة للقمع العابر للحدود الوطنية. في يونيو 2023، واستناداً إلى تحليلنا، أرسل العديد من خبراء الأمم المتحدة رسالة إلى جامعة الدول العربية، أعربوا فيها عن قلقهم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث ضمن عمليات المجلس. بالإضافة إلى ذلك، تم تضمين نتائج بحثنا حول المجلس في الدراسة العالمية التي أجرتها المقررة الخاصة حول تأثير مكافحة الإرهاب على الحيّز المدني، وكانت بمثابة الأساس لواحدة من النتائج الرئيسية الستة للوثيقة الختامية للمجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بالتوازي مع ذلك، يؤكد بحثنا على دور الأمم المتحدة في تطوير الاستراتيجية العربية الإقليمية لمكافحة الإرهاب لعام 2022، لا سيما من خلال المساعدة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب إلى مجلس وزراء الداخلية العرب. في محاولة لإثارة مخاوفنا أمام هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي تتعاون مع المجلس، طوال عام 2023، شاركت منّا لحقوق الإنسان وعقدت عدة اجتماعات مع العديد من أصحاب المصلحة في نظام مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

وفي محاولة لمواصلة رفع مستوى الوعي العام بشأن مجلس وزراء الداخلية العرب، كتب باحثنا القانوني ألكسيس ثيري مقال رأي بعنوان "عمليات تسليم المطلوبين ذات الدوافع السياسية تحرض على القمع العابر للحدود الوطنية"، نُشرت في مجلة DAWN Mena Journal. وكما يقول ثيري: "مثل الإنتربول، اتُهم مجلس وزراء الداخلية العرب بتسهيل تسليم المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأقليات المضطهدة، مما أثار التساؤل حول ما الذي يميز "التعاون القضائي" عن "القمع العابر للحدود الوطنية". في يوليو 2023، خلال مؤتمر صحفي تم تنظيمه حول المجلس وتسليم المعارضين السلميين، قامت مسؤولة حقوق الإنسان لدينا فلاح السيد بتفصيل مخاوف حقوق الإنسان التي تطرحها عمليات المجلس كما هو موضح في تحليلنا.

العقوبات كأداة للمساءلة

منذ عام 2021، دعت منّا لحقوق الإنسان إلى فرض عقوبات على مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتحديداً من خلال برامج مستهدفة، على غرار عقوبات ماغنيتسكي. وتستخدم العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم مثل هذه الآليات لمعاقبة انتهاكات حقوق الإنسان من خلال تجميد

شعار جامعة الدول العربية مع نجوم تمثل عدد الدول العربية وأعلامها مع الخريطة.
© Rojo/Wikimedia Commons، مرخصة بموجب CC BY-SA 3.0 DEED.

أصول مرتكبي الانتهاكات و/أو حرمانهم من تأشيرات الدخول. وهي تشكل وسيلة بديلة للمساءلة، مع الأخذ في الاعتبار أن الآليات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أثبتت عدم فعاليتها. وحتى الآن، تم استهداف عدد قليل جداً من مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة بموجب برامج العقوبات هذه.

وعلى هذا النحو، قمنا بالتحقيق في الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من قبل عناصر في جهاز أمن الدولة، الذين تم التغاضي عن أدوارهم، مما أدى إلى الإفلات من العقاب. وبالاشتراك مع حلفائنا من المنظمات غير الحكومية، قمنا بجمع الأدلة وتقديمها إلى سلطات العقوبات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي. لقد تواصلنا مع أصحاب المصلحة هؤلاء، ونواصل تزويدهم بالتحديثات. وفي يونيو 2023، التقينا بعدد من ممثلي الولايات الأمريكية وأعضاء الكونجرس في واشنطن العاصمة لمناقشة طلباتنا. وعلى مدار العام، عقدنا أيضاً عدداً من الاجتماعات مع مسؤولين من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

قامت منّا لحقوق الإنسان بالعديد من أنشطة المناصرة، بما في ذلك على مستوى الأمم المتحدة.

أطلقنا وانضممنا إلى حملات مختلفة لرفع مستوى الوعي حول انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لقد سلطنا الضوء على قصص الضحايا من خلال نشر ومشاركة **73** حالة على موقعنا الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي.

قمنا بتنظيم والمشاركة في **61** نشاطاً عاماً وعبر الإنترنت.

تم اقتباس أعضاء فريقنا في العديد من المنشورات وتمت تغطية عملنا من خلال وسائل الإعلام المتنوعة.

التوعية

قادت منّا لحقوق الإنسان أو دعمت 66 نشاطاً مشتركاً للمجتمع المدني، مما أدى إلى رفع مستوى الوعي حول قضايا حقوق الإنسان الملحة في جميع أنحاء المنطقة.

أعمال المناصرة المشتركة

ومن أجل رفع مستوى الوعي حول مجموعة من قضايا حقوق الإنسان، قمنا بقيادة أكثر من 15 نشاطاً للمناصرة في عام 2023، بما في ذلك رسائل مشتركة إلى السلطات المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين، وبيانات بمناسبة الأيام الدولية المهمة.

على سبيل المثال، في اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، حثثنا بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني الإقليمية والدولية، الدول في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، بما في ذلك القضاء على ممارسة التعذيب ومحاسبة المسؤولين عن التعذيب.

علاوة على ذلك، أصدرنا في أكتوبر بياناً مشتركاً بمناسبة الذكرى الرابعة لاحتجاجات "تشرين" في **العراق**، والتي قوبلت بالاستخدام المفرط للقوة، فضلاً عن اختطاف المتظاهرين، الذين لا يزال 13 منهم مختفين قسرياً. ودعا البيان، الذي وقعته منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية، السلطات العراقية إلى معالجة ممارسة الاختفاء القسري المنتشرة على نطاق واسع وتوضيح مصير المتظاهرين المختفين.

وأخيراً، في رسالة مشتركة إلى السلطات التونسية، حثثناها على عدم تسليم المدافع عن حقوق الإنسان زكريا حنّاش إلى **الجزائر**، حيث يواجه خطر التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان مثل التعذيب. وقد أكدنا على صفة حنّاش كلاجئ الذي يحميه من الإعادة القسرية، وذكّرنا بموجب تونس في احترام التزاماتها الدولية. وقد حظيت رسالتنا بتأييد 16 منظمة من منظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية والمحلية وكان لها تأثير إيجابي على قضية حنّاش، حيث غادر تونس منذ ذلك الحين وانتقل إلى بلد آمن.

مكبر الصوت مرسوم على السبورة لخلفية الإعلان. © memedozaslanphotography، مرخصة بموجب شترستوك.

في دائرة الإهتمام

ترشح الرياض لاستضافة معرض إكسبو العالمي 2030: تبييض انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية

باريس، فرنسا - 28 يوليو 2022: الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يرحب بولي عهد المملكة العربية السعودية محمد بن سلمان في قصر الإليزيه لتناول غداء عمل. © فريدريك ليجراند - COMEO، مرخصة بموجب شترستوك.

نظراً لأن إحدى أولوياتنا كانت رفع مستوى الوعي حول الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات السعودية، فقد قمنا بقيادة حملة مناصرة لمواجهة ترشيح المملكة العربية السعودية لاستضافة معرض إكسبو العالمي في عام 2030. وقد حددت منّا لحقوق الإنسان نمط المملكة في تبييض سجلها القاسي في مجال حقوق الإنسان من خلال الرياضة، من خلال استضافة الأحداث الرياضية والترفيهية وغيرها من الأحداث الكبرى، ولذلك كتبنا رسالتين مفتوحتين إلى المكتب الدولي للمعارض (BIE)، الذي ينظم معرض إكسبو العالمي.

أولاً، قمنا بصياغة رسالة مفتوحة إلى أمانة المكتب الدولي للمعارض واللجنة التنفيذية لحثهم على استبعاد ترشيح المملكة، واعتباره غير مقبول، والامتناع عن عرضه على الجمعية العامة للتصويت. أشارت رسالتنا، التي دعمتها 11 منظمة مجتمع مدني دولية وإقليمية، إلى استخدام السلطات السعودية على نطاق واسع التعذيب والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي، وقمعها للمعارضة السلمية وحرية التعبير سواء عبر الإنترنت أو خارجه، والعدد القياسي لعمليات الإعدام السنوية.

وبعد شهر، أرسلنا رسالة مشتركة إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أثناء زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى باريس، والتي تم تنظيمها للحصول على دعم فرنسا لترشيح السعودية لمعرض إكسبو العالمي 2030. ومع تسع منظمات مجتمع مدني شريكة، حثينا ماكرون للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق التي تحدث في المملكة.

أخيراً، قبل التصويت في نوفمبر 2023، كتبنا رسالة مفتوحة إلى الجمعية العامة للمكتب الدولي للمعارض والدول الأعضاء لحثهم على عدم دعم ترشيح المملكة العربية السعودية نظراً لسجلها المروع الموثق في مجال حقوق الإنسان. وبينما فازت المملكة العربية السعودية للأسف في التصويت بأغلبية ساحقة، فقد تناولت العديد من وسائل الإعلام الرسالة في فرنسا وإيطاليا وكوريا ودول أخرى. حتى أن صحفيين من مجلة Quotidien التليفزيونية في باريس استجوبوا وزير الخارجية السعودي حول هذا الموضوع، مستشهدين برسالتنا التي أيدتها 14 منظمة غير حكومية أخرى.

ومن أجل رفع مستوى الوعي حول انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قمنا بدعم أكثر من 50 نشاط مناصرة قادها شركاؤنا في المجتمع المدني.

وقد أيدنا العديد من البيانات المتعلقة بحرية التعبير وحرية الصحافة والمدافعين عن حقوق الإنسان في **مصر**. على سبيل المثال، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى أكثر من 99 موقّعاً في إدانة المضايقات التي تتعرض لها وسائل الإعلام المصرية المستقلة والصحفيين. بالإضافة إلى ذلك، حثينا السلطات على إطلاق سراح الناشط السياسي محمد عادل، والتوقف عن استهداف الأفراد الذين يمارسون حرية التعبير، ودعم حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون. وأخيراً، انضممنا إلى أكثر من 40 منظمة من منظمات المجتمع المدني في إدانة الحكم الذي أصدرته السلطات المصرية ضد الأكاديمي والباحث باتريك جورج زكي لمجرد ممارسته حقه في حرية التعبير.

وبالمثل، دعونا إلى احترام حرية التعبير وحرية الإعلام وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات في **المغرب**. وبشكل أكثر تحديداً، انضمت منّا لحقوق الإنسان إلى 41 منظمة من منظمات المجتمع المدني في تأييد رسالة مفتوحة موجهة إلى السلطات المغربية لحثها على إطلاق سراح، من بين صحفيين آخرين ومدافعين عن حقوق الإنسان، الصحفي توفيق بوعشرين، الذي لا يزال محتجزاً تعسفياً منذ عام 2018.

وتماشياً مع عملنا في الدفاع عن مبدأ عدم الإعادة القسرية، أيدت منّا لحقوق الإنسان بياناً يدعو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في **لبنان** إلى زيادة التعاون والشفافية مع المنظمات المحلية من أجل معالجة عمليات الترحيل غير القانونية للاجئين السوريين. انضممنا أيضاً إلى 19 منظمة في مطالبة السلطات اللبنانية بوقف عمليات الترحيل التعسفي للاجئين السوريين.

وأخيراً، قمنا أيضا بعدد من أنشطة المناصرة على مستوى الأمم المتحدة. على سبيل المثال، في مارس 2023، أيدنا بياناً شفهياً مشتركاً ألقاه المدافع الجزائري عن حقوق الإنسان قدور شويشة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وطالبنا السلطات الجزائرية بوقف الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وضمان حقهم في التعامل بأمان مع الأمم المتحدة دون خوف من الانتقام. علاوة على ذلك، طالبنا بالإفراج عن الأفراد المحتجزين تعسفياً والتراجع عن حل منظمات المجتمع المدني.

النشاط الذي نظمته مؤسسة الحق لحقوق الإنسان، تدارك لحقوق الإنسان والديمقراطية، مؤسسة تماسك لتعزيز الديمقراطية والشفافية، أمنيوتي وتش، وممّا لحقوق الإنسان في 6 أبريل 2023، في الأمم المتحدة بجنيف.

في دائرة الإهتمام

إدانة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في غزة

نوفمبر، أناس بين أنقاض المباني المنهارة جراء الغارات الإسرائيلية، مدينة غزة. © 2023، تصوير الأونروا، أشرف عمرة.

لقد دعمنا العديد من نشاطات المناصرة في أعقاب الحرب الإسرائيلية المتجددة على غزة. وبما أن منّا لحقوق الإنسان تعترف بانتهاكات حقوق الإنسان التاريخية والمستمرة المرتكبة ضد الفلسطينيين والطبيعة غير القانونية للحصار المفروض على غزة، فلدينا التزام أخلاقي بالدفاع عن العدالة والمساءلة عن هذه الانتهاكات.

أولاً، وقعنا على دعوة مفتوحة لوقف إطلاق النار الفوري في غزة، بالإضافة إلى الهدنة الرقمية للفلسطينيين على مستوى العالم الذين يتعرضون باستمرار للحظر المشبوه (أي كتم صوت المستخدم أو المحتوى الخاص به على منصة دون إبلاغه) والرقابة على منصات التواصل الاجتماعي.

كما أيدنا بياناً مشتركاً يدعو السلطات الإسرائيلية إلى استعادة البنية التحتية الحيوية للاتصالات والإنترنت والخدمات الأساسية الأخرى في غزة في أعقاب تصاعد الوفيات بين الفلسطينيين، وضمان احترام القانون الدولي والإنساني.

وأخيراً، انضممنا إلى أكثر من 160 منظمة من منظمات المجتمع المدني في حث الدول على إنهاء تواطؤها في الجرائم الدولية التي ترتكبها إسرائيل من خلال فرض حظر ثنائي الاتجاه من شأنه أن يوقف صادرات الأسلحة إلى إسرائيل، فضلاً عن المطالبة بوقف إطلاق النار وإنهاء الحصار غير القانوني على غزة.

الفعاليات العامة

في عام 2023، نظمت منّا لحقوق الإنسان وشاركت في عدد من الفعاليات.

نشاطات الأمم المتحدة

في أبريل 2023، نظمت منّا لحقوق الإنسان ومنظمة أمنيوتي وتش نشاطاً في الأمم المتحدة في جنيف بعنوان "أحياء أو أموات: نريد عودتهم"، حيث جمعنا الأصوات العراقية المحلية للرد على التقرير الصادر عن لجنة الاختفاء القسري وتقديم أفكارهم حول معالجة قضية الاختفاء القسري في البلاد. وبعد فترة وجيزة، أيدنا بياناً يؤكد من جديد مطالب المجتمع المدني العراقي ويحث السلطات العراقية على تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة المعنية بالاختفاء القسري.

على هامش دورة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في شهر سبتمبر، شاركت مسؤولة حقوق الإنسان لدينا فلاح السيد في نشاط جانبي نظمته منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيفيكاس، بعنوان "حقوق المناخ هي حقوق الإنسان: كيف يمكن

أن يكون مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين ناجحاً من دون مشاركة دائمة من قبل الإمارات ودول الخليج مع المجتمع المدني؟". ورحبت الجلسة بمشاركين من البحرين والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى نشطاء المناخ من الفلبين. أثارت منّا لحقوق الإنسان القيود المفروضة على حرية التعبير في دول الخليج المختلفة وتأثيرها على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الثامن والعشرين.

نادي جنيف للصحافة

في مايو 2023، تحدثت مسؤولة حقوق الإنسان لدينا، فلاح سيد، في فعالية عقدها نادي الصحافة في جنيف قبل الإستعراض الدوري الشامل لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وإلى جانب نشطاء حقوق الإنسان الإماراتيين والمعتقلين السابقين، كررت دعوتنا للإفراج عن سجناء الرأي في الإمارات العربية المتحدة.

وفي يوليو، تحدثت السيد خلال حلقة نقاشية أخرى بعنوان "الإنتربول التابع للجامعة العربية: أداة شريرة لاعتقال المعارضين السياسيين في الخارج". وشاركت النتائج التي توصلت إليها منّا لحقوق الإنسان حول كيفية استخدام مجلس وزراء الداخلية العرب لعدد متزايد من أوامر الاعتقال عبر الحدود لتعقب المعارضين السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان، من دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

أخيراً في أكتوبر، ترأست السيد مناقشة حول سجل حقوق الإنسان المروع في الإمارات العربية المتحدة، وسلطت الضوء على فشل الإمارات في قبول وتنفيذ التوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال الاستعراض الدوري الشامل.

برلمان المملكة المتحدة

في يونيو 2023، ساهم باحثنا القانوني ألكسيس ثيري في مناقشة بعنوان "تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في الإمارات العربية المتحدة" عقدت في برلمان المملكة المتحدة، حيث أطلع النواب على انتهاكات حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من أن النقاش ركز على الاحتجاز التعسفي للمواطنين البريطانيين في الإمارات العربية المتحدة، إلا أن ثيري قدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة، وسلط الضوء على احتجاز العشرات من سجناء الرأي الإماراتيين الذين ظلوا رهن الاحتجاز بعد انتهاء مدة عقوبتهم. كما قدم رؤى حول عمل النظام القضائي، مذكراً بالصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها جهاز أمن الدولة وعدم استقلال القضاء.

في سبتمبر، شاركنا في حلقة نقاش حول قمع المجتمع المدني الإماراتي والمدافعين عن حقوق الإنسان قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الثامن والعشرين. وخلال الفعالية، أطلعت فلاح سيد، مسؤولة حقوق الإنسان لدينا، أعضاء برلمان المملكة المتحدة على سجل حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ. وشددنا على أهمية ضمان مساحة آمنة للمدافعين عن حقوق الإنسان خلال هذا المؤتمر الدولي والسماح للمجتمع المدني بمحاسبة حكومته على سجلهم السيئ في مجال حقوق الإنسان.

مسؤولة حقوق الإنسان في منّا لحقوق الإنسان تدير مناقشة حول سجل حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة في نادي الصحافة بجنيف.

منّا لحقوق الإنسان تنظم ندوة عبر الإنترنت حول هيئة حقوق الإنسان السعودية بإدارة سارة ليا ويتسن (أعلى الوسط). ومن بين المتحدثين لينا الهذلول (أعلى اليسار)، تانيا بولاكوفسكي (أعلى اليمين)، عبد الله العودة (أسفل اليسار)، ودعاء دهيني (أسفل اليمين).

ندوات عبر الإنترنت

في أبريل 2023، شاركنا في تنظيم ندوة عبر الإنترنت مع القسط ورايت لايفليهود بعنوان "إسكات المجتمع المدني السعودي: أكثر من 10 سنوات من الأفعال الانتقامية ضد محمد القحطاني وحسم". صادفت المناقشة الذكرى السنوية السادسة للاختفاء القسري للمدافع السعودي عن حقوق الإنسان القحطاني واستكشفت سبل إطلاق سراحه.

للاحتفال باليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري، قمنا بتنظيم ندوة عبر الإنترنت في 30 أغسطس 2023، أدارها باحثنا القانوني ألكسيس ثيري. وناقشت الندوة كيف يمكن للنهج القائم على السياق أن يحسن الكفاح العالمي ضد الاختفاء القسري. وكان من بين المتحدثين نشطاء بارزون في المجتمع المدني، مثل الصحفية والناشطة السورية وفاء مصطفى، وعضوة ميثاق الحقيقة والعدالة السورية هبة الحامد. وفاء وهبة بذلتا جهوداً كبيرة في إنشاء آلية تحقيق مستقلة بشأن المفقودين في الحرب السورية. بالإضافة إلى ذلك، ضمت اللجنة خبيرة حقوق الإنسان إيفا نود التي شرحت بشكل شامل كيف يمكن لآليات التحقيق الدولية أن تستفيد من النهج القائم على السياق، وزميل في معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط محمد عثمان الذي تحدث عن سبل معالجة الاختفاء القسري في النزاع السوداني.

في أكتوبر 2023، استضفنا ندوة عبر الإنترنت بعنوان "هل يحتاج تقييم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى إصلاح؟"، جمعت بين أعضاء المجتمع المدني البحريني والمصري، وخبراء في نظام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. تركزت المناقشة حول إعادة الاعتماد المرتقبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان البحرينية والمصرية، وتناولت ما إذا كانت هناك حاجة إلى طرق جديدة لتقييم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

في نوفمبر 2023، نظمت منّا لحقوق الإنسان ندوة عبر الإنترنت بعنوان "هيئة حقوق الإنسان السعودية: أداة تبييض سجل المملكة"، والتي رعتها أربع من منظمات المجتمع المدني الشريكة لنا. ركزت الندوة عبر الإنترنت، التي أدارتها المديرة التنفيذية لـ DAWN، على نتائج تقريرنا عن هيئة حقوق الإنسان السعودية وخبراء حقوق الإنسان المجمعين بالإضافة إلى الناشطين السعوديين. سلطت الندوة الضوء على كيف أن هيئة

حقـوق الإنسـان لا تفتقـر فحسـب إلى الاسـتقلال عـن الحكومـة السـعودية، بـل تتجاهـل أيضـاً انتهـاكات حقـوق الإنسـان التـي ترتكبهـا الأخـيرة وتتسـتر عليهـا.

فعاليات الشركاء

في يونيـو، شـاركت منّـا لحقـوق الإنسـان في رايتـس كـون في كوسـتاريكا، الحـدث الرائـد حـول حقـوق الإنسـان في العـصر الرقمـي، الـذي اسـتضافته منظمـة Access Now، ونظمـت مناقشـة بعنـوان "هـل نعـرض الضحايـا للخطـر بـدلاً مـن حمايتهـم؟ نصائـح للتوثيـق الآمـن في منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا"، بهـدف مناقشـة التحديـات والحلـول للتوثيـق الآمـن لحقـوق الإنسـان في المنطقـة. أدارت الجلسـة مديرتنـا التنفيذيـة إينـاس عصـمان ورحبـت بأعضـاء مـن القسـط لحقـوق الإنسـان، مـشروع تـور، ويتنـس، وميتـا.

وفي شـهر يوليـو، شـاركنا في المؤتمـر الإقليمـي الرابـع حـول عقوبـة الإعـدام، والمؤتمـر الأول الـذي عقـد في الـشرق الأوسـط في عـمان، الأردن. أيـدت منظـمات المجتمـع المـدني، بمـا في ذلـك منّـا لحقـوق الإنسـان، بيانـاً نهائيـاً يدعـو الـدول في منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا إلى العمـل عـلى اسـتراتيجية تدريجيـة نحـو الإلغـاء مـن خـلال فـرض حظـر وتقليـص نطـاق عقوبـة الإعـدام.

شـارك فريقنـا أيضـاً في العديـد مـن النـدوات والمؤتمـرات عـبر الإنترنـت التـي نظمهـا الـشركاء مـن المنظـمات غـير الحكوميـة. في يونيـو، سـاهمت مسـؤولة حقـوق الإنسـان

المديرة التنفيذية في منّا لحقوق الإنسان، إيناس عصمان، تنظّم وترأس مناقشة حول التوثيق الآمن لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مسؤولة حقوق الإنسان فلاح السيد تتحدث في مؤتمر القسط السنوي في لندن في ديسمبر 2023.

لدينا فلاح السيد في ندوة عبر الإنترنت نظمتها "ساند" بمناسبة مرور عامين على وفاة المدافعة الإماراتية عن حقوق الإنسان آلاء الصديق. بالإضافة إلى ذلك، حضرت السيد المؤتمر السنوي للقسط في ديسمبر لمناقشة الوضع العام لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية مع التركيز بشكل خاص على هيئة حقوق الإنسان السعودية التي يتم استخدامها كأداة للتستر.

الحملات

في عام 2023، شاركت منّا لحقوق الإنسان في حملات متعددة تهدف إلى رفع مستوى الوعي حول قضايا حقوق الإنسان في بعض البلدان أو حول قضايا مواضيعية معينة.

في مارس 2023، أطلقنا حملة ساند (والتي تعني "ساند معتقلي الإمارات") مع خمس منظمات أخرى. وتضمنت الحملة عدداً من الأنشطة، مثل الندوات عبر الإنترنت والمقابلات الصحفية وعريضة تطالب السلطات الإماراتية بالإفراج عن جميع سجناء الرأي. تم تسليم العريضة بواسطة اليد إلى البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة في جنيف من قبل فريقنا ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان.

كما شاركت منّا لحقوق الإنسان بنشاط من ضمن أنشطة المناصرة المشتركة حول مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الثامن والعشرين، وذلك لرفع مستوى الوعي حول قضايا حرية التعبير في دولة الإمارات العربية المتحدة وكيف تؤثر بشكل كبير على محادثات المناخ. انضممنا إلى أكثر من 200 منظمة من جميع أنحاء العالم لدعوة جميع الحكومات التي تحضر المؤتمر العالمي السنوي حول تغير المناخ لمعالجة سجل حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أخيراً، في الفترة من أكتوبر إلى نوفمبر 2023، أطلقنا حملة مشتركة مع منظمة القسط ومنظمة رايت لايفليهود للمطالبة بالإفراج عن المدافع عن حقوق الإنسان محمد القحطاني. وتضمنت هذه الحملة عريضة ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي

منّا لحقوق الإنسان تحضر المؤتمر الإقليمي حول عقوبة الإعدام في عمان، الأردن.

تطالب بالإفراج عنه، بالإضافة إلى رسائل فيديو خلال حفل توزيع جوائز رايت لايفليهود تكريماً له. كما قمنا بتسليم خطاب قلق إلى البعثة السعودية الدائمة في جنيف وأرسلناه إلى مختلف السفارات في لندن والولايات المتحدة. علاوة على ذلك، قدمنا بياناً شفهياً مشتركاً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أثرنا قضيته وحثينا المجلس على محاسبة المملكة العربية السعودية على ممارستها للاختفاء القسري بشكل واسع النطاق.

فلاح السيد من منّا لحقوق الإنسان ومنظمة رايت لايفليهود يسلمان رسالة قلق بشأن المدافع عن حقوق الإنسان محمد القحطاني إلى البعثة السعودية الدائمة في جنيف.

المشاركة الرقمية

2023 بالأرقام

6,000
مستخدم جديد للموقع في معدل كل شهر

37
ملفاً شخصياً جديداً للضحايا نشر على موقعنا

54%
زيادة في المتابعين على لينكدإن
أكثر من **18,800** انطباع على لينكدإن

90%
زيادة في المتابعين على فايسبوك
زيادة بنسبة **254%** في مدى الوصول إلى المحتوى الخاص بنا على الفيسبوك

14%
زيادة في المتابعين على تويتر
مع أكثر من **1,550,000** انطباع من التغريدات

وفي عام 2023، انضممنا أيضاً إلى إنستغرام وأطلقنا نشرتنا الإخبارية الشهرية "ملخص منّا لحقوق الإنسان". تابعونا على إنستغرام واشتركوا في نشرتنا الإخبارية!

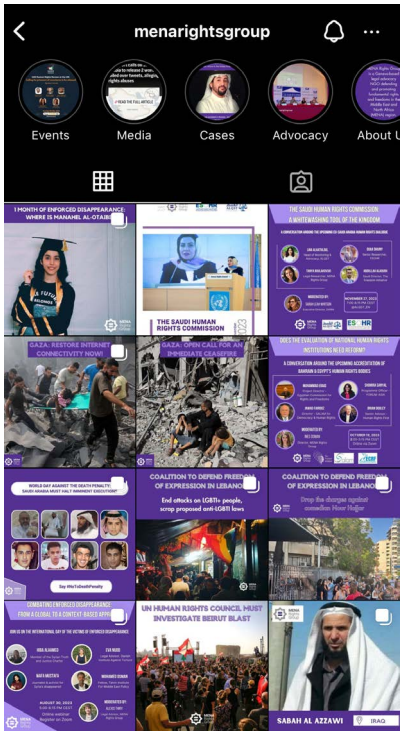

منّا لحقوق الإنسان في وسائل الإعلام

على مدار العام، أجريت مقابلات مع أعضاء فريق منّا لحقوق الإنسان وتم الإقتباس منهم في العديد من المنشورات، وقد حظي عملنا بتغطية واسعة النطاق من قبل وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك الناطقة باللغة الإنجليزية وكالة رويترز، وأسوشيتد برس نيوز، وواشنطن بوست، وميدل إيست آي، والعربي الجديد، والناطقة بالفرنسية لوموند، RFI، ليبراسيون، لوريان لو جور، France24، والناطقة بالعربية أمواج، UAE71، والعربي. كما أجرى باحثنا القانوني ألكسيس ثيري مقابلة مع إذاعة جنيف راديو سيتي حول مراجعة اللجنة المعنية بالاختفاء القسري لموريتانيا في سبتمبر 2023، ناقش خلالها مسألة الإفلات من العقاب السائدة منذ حقبة الإرث الإنساني.

بالإضافة إلى ذلك، تم الاستشهاد بنا في DW الناطقة بالألمانية، وفي المنصات الإيطالية "روما تودايي" و"إل ميساجيرو"، و"كوريا هيرالد".

Les experts de l'ONU affirment également avoir recueilli des preuves crédibles selon lesquelles Salma al-Chehab a subi des "traitements cruels, inhumains ou dégradants". Ils évoquent "des menaces, des insultes, du harcèlement et des méthodes inappropriées utilisées durant son interrogatoire", en se basant notamment sur les informations fournies par des groupes de défense des droits humains comme ALQST (Democracy for the Arab World Now) et MENA Rights Group.

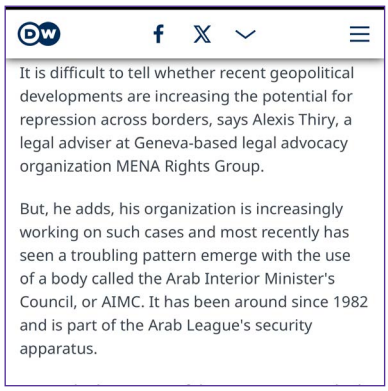

Falah Sayed, human rights officer with MENA Rights Group, said Ghamdi was sentenced on the basis of a legal framework "consistently used to silence dissidents".

"This legal framework is applied with a wide discretionary power left to judges in handing down death sentences and unfortunately Mr Al-Ghamdi's case is far from being isolated."

But, she added, the judges appointed to the Specialised Criminal Court, which sentenced Ghamdi, are selected by the Supreme Judicial Council, the majority of whose members are appointed by the king.

consumata tra il 18 e il 22 aprile, subito dopo quella in Corea del Sud. Zeinab Fayad, responsabile delle comunicazioni del Mena Rights Group, con sede a Ginevra, che ha guidato l'appello, ha dichiarato che "era fondamentale sollecitare l'organizzazione a considerare la situazione prima che il processo andasse avanti. Se la candidatura dell'Arabia Saudita andrà avanti e, peggio ancora, finirà per ospitare l'Esposizione Universale del 2030, significherà semplicemente che il mondo sta sorvolando sui terribili precedenti dell'Arabia Saudita", ha dichiarato.

قائمة المنشورات

التقارير القطرية

الاستعراض الدوري الشامل لجيبوتي: خمس سنوات من التقاعس عن احترام حقوق الإنسان، أبريل 2023.

تقرير تقييم المؤسسة الوطنية البحرينية لحقوق الإنسان، يونيو 2023.

تقرير تقييم المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان، يونيو 2023.

الاستعراض الدوري الشامل للأردن: تقرير مشترك لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يوليو 2023.

الاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية: تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يوليو 2023.

موريتانيا: الإرث الإنساني – تسوية جرائم الماضي لضمان عدم تكرارها، أغسطس 2023.

هيئة حقوق الإنسان السعودية: أداة تبييض سجل المملكة، نوفمبر 2023.

التقارير المواضيعية

التخويف والانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة: تقرير إلى الأمين العام، أبريل 2023.

فريق منّا لحقوق الإنسان، من اليمين إلى اليسار: الباحثة القانونية تانيا بولاكوفسكي، الباحث القانوني ألكسيس ثيري، المدير التنفيذية إيناس عصمان، مسؤولة التواصل زينب فياض، مسؤولة حقوق الإنسان فلاح السيد، ومدير القضايا السابق سعد الدين شاتيلا.

شكراً لكم!

شكراً لكم على الوقت الذي أمضيتموه في قراءة تقريرنا السنوي لعام 2023. دعمكم يحفزنا بشكل كبير على مواصلة عملنا. ونحن نتطلع إلى النهوض بحقوق الإنسان في عام 2024 وتحقيق رؤيتنا لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يعيش الأفراد في مجتمعات عادلة وسلمية، تقوم على سيادة القانون والاعتراف والاحترام الفعالين للحقوق ولحريات الجميع.

منّا
لحقوق
الإنسان

منّا لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية للمناصرة القانونية ومقرها جنيف، تدافع عن الحقوق الأساسية والحريات وتعززها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. باعتماد نهج شامل، نعمل على المستويين الفردي والهيكلي. نحن نمثل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أمام آليات القانون الدولي. من أجل ضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات، فإننا نحدد الأنماط والأسباب الجذرية للانتهاكات على أرض الواقع، ونلفت انتباه المعنيين إلى القضايا الرئيسية للمطالبة بإصلاح القوانين والسياسات.

تويتر: https://twitter.com/MENA_Rights

فايسبوك: https://www.facebook.com/MENARightsGrp

لينكد إن: https://www.linkedin.com/company/mena-rights-group

إنستغرام: https://www.instagram.com/menarightsgroup

لمزيد من المعلومات حول عملنا ، أو أي قضايا تم تناولها في هذا التقرير ، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت: https://www.menarights.org/ar

تبرع الآن لدعم عملنا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: https://menarights.org/ar/support-us

تأكدوا من الاشتراك في نشرتنا الإخبارية الشهرية، ملخص منّا لحقوق الإنسان، لتبقوا على اطلاع على عملنا في تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة.